



معهد التخطيط القومي
Institute of National Planning

إعادة إصدار

بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وستين عامًا
على تأسيس المعهد

الإصدار رقم (27)

ملخص لأوراق العمل البحثية للمرحلة الأولى من "مشروع بحث التوطن
الصناعي في مصر حتى عام 2000 وأثره في التخطيط التنمى الإقليمى"

حسين طه الفقير

مايو 1988



نوفمبر 2025

تقديم

يحتفل معهد التخطيط القومي في العام الحالي 2025 بمرور خمسة وستين عامًا على تأسيسه، ذلك الصرح العظيم والعريق والذي تأسس في مطلع الستينيات من القرن العشرين، ويمثل حقبة مضيئة في مسيرة التخطيط والتنمية في مصر، والتي عاصرت العديد من التطورات التخطيطية في الأدوات والأساليب والتجارب والخبرات، وقد ساهم المعهد فيها عبر العقود الماضية بنصيب كبير وهام في إثراء الفكر والعمل التخطيطي في كافة مجالات ومناحي التنمية.

وقد تميزت تلك المسيرة الحافلة بعطاء العديد من قامات وخبراء التخطيط والتنمية الوطنيين من أبناء المعهد، والذين كانت لهم إسهامات أيضًا على المستويين الدولي والإقليمي، ودعموا هذه المسيرة الحافلة بقيم العطاء والإخلاص والتجرد الوطني جنبًا إلى جنب مع قيم المهنية والعمل الدؤوب والجاد، والخبرات التخطيطية والتنمية المتميزة، والانفتاح على كافة خبرات ومدارس التنمية في مناطق ودول العالم المختلفة، ولا يزال خبراء وباحثي المعهد يمثلون رأس المال الفكري التخطيطي والتنموي الحقيقي والمتفرد في هذه المسيرة.

يتشرف الجيل الحالي من أبناء معهد التخطيط القومي بمعاصرة ومعايشة العيد الخامس والستين لهذا الصرح العريق كبيت خبرة وطني وأول مركز فكر تم تأسيسه على المستويين الوطني والإقليمي، ويأمل أن يستمر في مسيرة العمل والعطاء المتميز، وأن يسير على درب الأجداد والآباء في استكمال وإثراء مسيرة الفكر التخطيطي والعمل التنموي على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

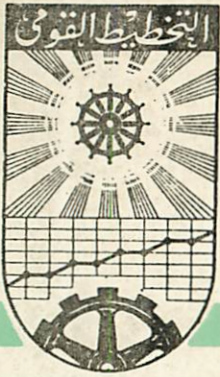
يأتي إعادة إصدار جانب من المنتجات العلمية للمعهد عبر تاريخه الممتد، ضمن فعاليات وأنشطة احتفالية المعهد بالعيد الخامس والستين، وبهدف إلقاء الضوء على نذر يسير من فيض عظيم من تلك المنتجات، سواء للاستفادة منها في واقعنا الحالي، أو لتعريف الأجيال الحالية والأجيال القادمة وكافة الخبراء والمعنيين بقضايا التخطيط والتنمية من داخل وخارج مصر بتراث المعهد المتفرد. وقد اجتهدت لجنة الاحتفالية في مهمة بالغة الصعوبة، وهي قطف بعض من ثمار حديقة المنتجات العلمية للمعهد، والتي تصل لنحو 2500 منتج علمي، وحيث تم الاتفاق بين إدارة المعهد ولجنة الاحتفالية على إعادة إصدار عشرة منتجات فقط لكل عقد زمني، رغبةً في إدراك المزيد من الاطلاع والقراءة المتعمقة لارتشاف رحيق تلك الثمار. وقد تمت آلية الاختيار في ضوء مقترحات المراكز العلمية الثمانية بالمعهد، وبعد مناقشات متعمقة مع جميع رؤساء المعهد السابقين والأساتذة المشاركين بلجنة الاحتفالية، والإدارة العليا للمعهد، وبطبيعة الحال فإن أية منتجات علمية أخرى لم يصادفها إعادة الإصدار لا يعني على الإطلاق أنها أقل أهمية أو ثراءً، ولكن فقط كان لابد من الاختيار المحدود للأسباب سالفة الذكر، وحسبنا في ذلك أن كافة المنتجات العلمية للمعهد منذ تأسيسه عام 1960 متاحة على موقعه الإلكتروني.

ختامًا، وفي هذه المناسبة التاريخية، أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة المعهد لما يقدمونه من دعم مستمر لكافة أنشطة وبرامج عمل المعهد، كما أقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الجهازين العلمي والإداري بالمعهد، لكل ما يبذلونه من جهود حثيثة ومحمودة، كل في موقعه، لتحقيق أغراض المعهد وأهدافه الاستراتيجية، متطلعًا لاستكمال المعهد لمسيرته الحافلة بالعطاء، ودعمها بالمزيد من جوانب التطوير والتحديث لكافة المنتجات والأنشطة العلمية والإدارية، وبما يساهم في تعزيز أدوار المعهد المنوطة به، ورفعة وتقدم مصرنا الغالية.

رئيس معهد التخطيط القومي

أ.د. أشرف العربي

جمهورية مصر العربية



مجلس التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٧٠)

ملخص لاوراق العمل البحثية للمرحلة الأولى من مشروع
بحث التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠ وأثره
في تخطيط التنمية الإقليمية

اعداد

د . حسين طه الفقير

مايو ١٩٨٨

تتضمن عملية التنمية أحداث تغيرات هيكلية تستهدف الارتفاع بمستوى النمو والتخلص من المعوقات الهيكلية التي تعوق امكانيات النمو في مختلف الأقاليم وتحد من الاستخدام الكفوء للموارد المتاحة .

ان عمليات التنمية الصناعية والتوطن الاقليمي للمشروعات تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية في مختلف الأقاليم . وازالة أسباب عدم التوازن المكاني من مجهودات التنمية ، ويترتب بالضرورة على هذه العمليات تحقيق معدلات نمو أعلى في تلك الأقاليم التي كانت تعاني من الإهمال ، والتخلف في الماضي ، وهذا يعني أن الاستراتيجية التي تستهدف التوزيع السليم للمشروعات الصناعية على الحيز المكاني القومي هي أساس لتحقيق العائد الأمثل من التنمية الصناعية .

وتشير الأرقام الى أن هناك سوء توزيع مكاني للاستثمار بصفة عامة ، والاستثمارات الصناعية بوجه خاص وما ترتب عليه من عدم توازن الهيكل الصناعي ومن ثم عدم توازن توزيع الدخل بين مختلف الأقاليم ، فمن المعروف أن تركيز الاستثمار الصناعي في أماكن محدودة سوف يؤدي بالضرورة الى تركيز مقابل في العمالة الصناعية وما يصاحب ذلك من تيارات للهجرة الداخلية تجاه المناطق الصناعية وبصفة خاصة القاهرة والاسكندرية وما يترتب عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية في تلك المناطق الصناعية لعدم تجهيزها بالشكل الذي يستوعب تلك الأفواج من المهاجرين من المناطق الأقل تخلفا .

هذه الأسباب - وغيرها كثير - قد حتمت ضرورة العمل على اعداد خريطة صناعية لمصر بحيث تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة لكل اقليم وتحاول تخفيض الآثار السلبية للأنماط الصناعية السابقة ، وهذا يمكن أن يساعد في اقامة هيكل صناعي متوازن مكاني .

ولقد تم اعداد عدد محدود من الدراسات في هذا الاتجاه أخذت جميعها بعين الاعتبار عند اعداد الأجزاء المختلفة لهذه الدراسة .

ويمكن تلخيص الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة في النقاط التالية :-

- ١ - صياغة مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات الخاصة بالتصنيع والتنمية الاقليمية والتي تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على مستوى الاقليم .
- ٢ - اقتراح نظام للحوافز لجذب المستثمر (عام - خاص) للمناطق المخططة .
- ٣ - ترشيد القرارات الخاصة بسياسات المدن الصناعية والمناطق الحضرية الجديدة .
- ٤ - وضع السياسات الخاصة بتوطين العمالة الصناعية المرتبطة بالانتاج الصناعي .

ونتيجة لنجاح معهد التخطيط القومي في انجاز عدد من الدراسات في مرحلة سابقة بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية بكندا (I.D.R.C.) واقتناعه بموضوع الدراسة فقد تم الاتفاق على أن يقوم المركز بالمشاركة في تمويلها كما أوفد خبيرين بمراجعة مقترح الدراسة ووضعه في شكله النهائي ، حيث تم الاتفاق على أن يتم البحث في مرحلتين رئيسيتين ، يكون هدف المرحلة الأولى منهما اختبار وتحليل الوضع في بعض المناطق الصناعية وتحديد العوامل المشجعة والمعوقة لفرص التنمية الصناعية في هذه المناطق وعلى أن يتم تقييم هذه المتغيرات بنموذج تحليلي أولى ثم يتم تشغيل النتائج في مجموعة أولية من الخرائط الصناعية ، وهذا هو مجال هذه الدراسة بكل أجزائها .

كما تم الاتفاق على انجاز المرحلة الثانية من الدراسة بعد الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى بحيث يتم بناء واستخدام نماذج تحليلية تمهيدا للوصول الى مجموعة مناظرة من الخرائط الصناعية .

وتمثل المرحلة الأولى من الدراسة ، والمقدمة هنا بشكل أساسي تحليلًا تاريخيًا لمختلف المتغيرات المرتبطة بالتوزيع الاقليمي أو المكاني أو الحيزي للنشاط الصناعي في مصر ، حيث تم عرضها في أبواب خمسة على النحو التالي :-

- ١ - التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية .
 - ٢ - التطور التاريخى للتوزيع الاقليمى للاستثمار والانتاج وآثاره على البيئة .
 - ٣ - مقومات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمى .
 - ٤ - البنية الأساسية للتنمية الصناعية وتوزيعها الاقليمى .
 - ٥ - السياسات الاقليمية للتوطن الصناعى واستخدام النماذج الرياضية فى تحقيقها .
- ونود أن نشير فى هذه المقدمة الى مجموعة الحقائق الرئيسية التالية :-

- ١ - يعتبر هذا البحث نموذجا فريدا للتعاون بين مختلف المراكز العلمية بالمعهد حيث ساهم فى اعداده نخبة من خبراء معظم مراكز المعهد ، وقد بذل الجميع جهدا مشكورا ولموسا فى اعداد الأجزاء البحثية المحددة لكل منهم .
- ٢ - نتيجة لاختلاف طبيعة الأجزاء البحثية المتباينة من حيث طبيعة البيانات المتاحة والدراسات فقد ترتب على ذلك بالضرورة اختلاف المجال الزمنى للبيانات التاريخية المستخدمة فى كما منها ، ومع هذا فقد تم الاتفاق على وجود حد أدنى مشترك لعدد السنوات التى يجب أن تكون موضع التحليل .
- ٣ - سوف يلاحظ القارئ تكرار لبعض النقاط فى أكثر من موقع وهو أمر يصعب تلافيه كلياً حيث أن التكرار قد يلزم لتوضيح نقاط متباينة فى مواقع مختلفة .
- ٤ - نظرا لاعتماد السادة الباحثين على مصادر مختلفة فقد يجد القارئ بعض الاختلاف فى بيانات خاصة بعنصر واحد ، وتعمدنا فى اخراج هذا الجزء من الدراسة الابقاء على مثل هذه الاختلافات لتكون أمام معدى المرحلة الثانية من الدراسة واختيار أنسبها لبناء النموذج ورسم خرائط التوطن الصناعى .
- ٥ - حاولنا قدر المستطاع أن تكون مكونات هذه الدراسة مطابقة لما هو مخطط لها ولقد تحقق ذلك بنسبة عالية فيما عدا القليل ونخص بالذكر هنا عدم التمكن فى هذه المرحلة من انجاز الجزء الأخير الخاص بالعلاقات التشابكية بين مختلف الأقاليم والتى نأمل أن يتم انجازها كمرحلة تمهيدية للنموذج المقترح .

ونرجو أن نكون قد قدمنا هنا تحليلا مفصلا ومفيدا لمختلف العوامل والمتغيرات المرتبطة بالتوزيع الفعلى للنشاط الصناعى فى مصر فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

والله ولى التوفيق ،

المشرف على الدراسة
(المرحلة الأولى)

منجى
أ . د . محمد عبد الفتاح منجى

المحتويات

الصفحة

١

الباب الأول

"التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية"

١	التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية	١ / ١ ✓
٣	التوطن الصناعى والبيئة	٢ / ١ ✓
٤	الاداره المحليه والتوطن الصناعى في جمهورية مصر العربيه	٣ / ١
٧	الهيكل المكانى للانتاج الصناعى في جمهورية مصر العربيه	٤ / ١

الباب الثانى

"التطور التاريخى للتوزيع الاقليمى للاستثمار والانتاج وآثاره على البيئة"

١١	الهيكل المكانى للسكان والاستثمار في جمهورية مصر العربيه	١ / ٢
١٨	الطلب الاقليمى على منتجات القطاع الصناعى في جمهورية مصر العربيه	٢ / ٢
٢٠	النمط الحيزى لانشطة الصناعات التحويلية وبعض آثاره على نوعية البيئة الطبيعىة	٣ / ٢

الباب الثالث

"مقومات التنمية الصناعيه على المستوى الاقليمى"

٢٣	الموارد البشرىة	١ / ٣ ✓
٢٨	الموارد المائيه	٢ / ٣ ✓
٣١	الموارد الأرضية والزراعيه	٣ / ٣ ✓
٣٢	مصادر الثروه المعدنيه	٤ / ٣ ✓

الباب الرابع

" البنية الأساسية للتنمية الصناعية
وتوزيعها الاقليمي "

٣٦	مصادر الطاقة المصرية وهياكلها الارتكازية	١/٤
٣٩	قطاع التشييد والسكان على مستوى المحافظات	٢/٤
٤٥	النقل والتوطن الصناعي في جمهورية مصر العربية	٣/٤
٥٢	التعليم الاساسى على مستوى المحافظات	٤/٤
٥٦	مستوى الخدمات الصحية في المحافظات	٥/٤

الباب الخامس

سياسات التوطن الصناعي اقليميا واستخدام
النماذج الرياضية في تحقيقها

٥٩	سياسات التوطن الصناعي اقليميا	١/٥
٦٢	بناء النماذج واستخدامها في التوطن الصناعي	٢/٥

الباب الأول

التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحية النظرية والتطبيقية

الباب الاول

التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية من الناحية النظرية والتطبيقية

عنيت الدراسة فى هذا الباب ببيان بعض الاعتبارات النظرية والتطبيقية الهامة للعلاقة التشابكية بين التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية وذلك فى اربعة فصول :

الاول : التوطن الصناعى والتنمية الاقليمية :

يعرض هذا الفصل الاطار النظرى العام لتوطن الانشطة خاصة الصناعية منها والعوامل التى تؤثر على سياسات التوطن الصناعى فى النظم الاقتصادية المختلفة والبلدان النامية وذلك على النحو التالى :

١ - الافكار الاساسية ومناهج التوطن :

أوضحت الدراسة ان نظريات التوطن قد نشأت فى كنف النظام الرأسمالى ولذلك فان الاقطار الاساسية لنظرية التوطن انما تعتمد على الادوات التحليلية الرئيسية لهذا النظام بصورة خاصة وعلى النظرية الاقتصادية بصورة خاصة . وأبرزت الدراسة ان تصنيف مناهج التوطن الصناعى تختلف تبعاً لعلاقة التوطن بالنظرية الاقتصادية العامة او نظرية التنمية الاقتصادية وهو ما استتبع عرض النقاط التالية :

(أ) الافكار الاساسية المتعلقة بالتوطن فى الفكر الاقتصادى قديمة وحديثة والآدوات التحليلية الهامة التى تعتمد عليها .

(ب) مناهج التوطن وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية فى ظل منهجى التوازن الجزئى والتوازن الكلى والاسواق المختلفة .

٢ - العوامل المؤثرة على سياسة التوطن الصناعى فى النظم الاقتصادية المختلفة:

تعتبر سياسات التوطن فى ادبيات التخطيط والتنمية بكثير من المتغيرات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ففى كل من الاقتصاديات المتقدمة والآنخذة فى النمو • ان هذه الحقيقة يتوقف عليها نوع التدخل المباشر او غير المباشر وظروف كل من هذين النوعين من التدخل •

وفى كل الاحوال فان سياسات التوطن يجب ان تتصرف الى تحقيق اربعة أهداف :

- ١ - زيادة معدلات النمو فى انتاجية العمل
- ٢ - الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة
- ٣ - حل مشكلات التخلف
- ٤ - حل المشاكل الناتجة عن عدم التنسيق بين الخطط الاقليمية والقومية

وتخلص الدراسة من مناقشة النقاط السابقة الى تصنيف العوامل التى تؤثر على سياسات التوطن وتحصرها فى أربع مجموعات:

المجموعة الاولى : اقتصادية : وتشمل فى الموارد الأولية والطاقة وتوزيعاتها والاصول الرأسمالية والتكنولوجيا المتاحة والامكانات التحويلية بالاضافة الى الهيكل الخيرى ووسائل النقل وتكثفه واجسام المشروعات •

المجموعة الثانية : عوامل اجتماعية وتشمل فى العنصر البشرى ومعدلات النمو فى قوة العمل والمهارات المختلفة ، العوامل الثقافية والقيم السائدة والهيكل الطبقي وحركات الهجرة السكانية ، مستويات المعيشة وتوزيع الدخل وانماط التحضر الخ •

المجموعة الثالثة : ظروف سياسية ومؤسسية : ويتمثل فى سلطات الدولة ومدى تدخلها ، نوع التخطيط المتبع ومناخية وادواته ، نظام المعلومات السائد ، والنظم والهيكل المؤسسى له •

العوامل الاخرى : وتتعلق بالبيئة واثـر المشروع عليها ، الامـن العسكري الداخلى والخارجى ، امكانيات خلق تجمعات صناعية ، العلاقة بين مستويات السلطة ، اهداف سياسات التوطن ومداها .

وفى نهاية هذا الفصل نعرض الدراسة لمكونات المجتمع المصرى الحضري والريفية والعوامل الضرورية لتحسين الهيكل الاقليمى القطاعى بما يحقق اقصى كفاءة ممكنة وبالذات للمناطق المتخلفة .

الثانى : التوطن الصناعى والبيئة :

يتناول هذا الفصل مجموعة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالبيئة والتلوث البيئى الناشئ عن التوطن الصناعى ، ويتناول ايضا دور المخطط الاقليمى فى حماية البيئة والتقليل من اضرار التلوث الذى يمكن ان ينجم من التوطن الصناعى للانشطة اقليميا .

لقد تم هذا التناول خلال ثلاثة اجزاء :

الجزء الاول : المفاهيم المتعلقة بمصطلح البيئة :

تعلقت هذه المفاهيم بنظام البيئة والانظمة الفرعية لهذا النظام اجتماعية ، طبيعية واصطلاحية وممدى الارتباط القائم بين هذه الانظمة والانسان على اساس ان العلاقة بين الانسان والبيئة هى التى يتبين منها مدى الاستخدام الرشيد للموارد البيئية وتطويرها او العكس .

الجزء الثانى : مشكلة التلوث الصناعى

أوصت الدراسة ان هذه المشكلة هى مشكلة اجتماعية اقتصادية يرتبط بحديثها وتواجدها نوعان من الآثار الكمية والآثار والاثار النوعية وسيستلزم الدراسة انـه بينما يمكن قياس الاثار الكمية

الكمية بمقاييس مباشرة فان الاثار النوعية لا يمكن تجسيدها
بنفس هذه المقاييس ثم عرضت الدراسة لاهم انواع الملوثات
ومصادر انبعاثها من الانشطة الصناعية المختلفة والاضرار
التي يمكن قياسها كميًا منها . واختتمت الدراسة بعرض بيان
لتكلفة وعائد الانشطة الصناعية المرتبطة بمكافحة التلوث.

الجزء الثالث : الاعتبارات البيئية والتوطن الصناعي :

يكشف هذا الجزء عن الدور الاساسي للمخطط الاقليمي في
اطار حماية البيئة والتوطن الارشد للانشطة الصناعية
وحصرت دور المخطط الاقليمي في ثلاث مهام اساسية هي :
١ - العمل على منع انبعاث الملوثات من الانشطة الصناعية
٢ - مكافحة التلوث او تنظيف البيئة
٣ - تخفيف اضرار التلوث

ان هذه المهام السالفة يجب ان تتضمنها الخطط الاقليمية المتعلقة
بتوطن الانشطة الصناعية حفاظا على البيئة وتنمية مواردها بأنظمتها المختلفة.

الثالث : الادارة المحلية والتوطن الصناعي في جمهورية مصر العربية :

استهدفت الدراسة في هذا الجزء ليس فقط عرض الجوانب النظرية المتعلقة
بمفهوم الادارة المحلية واهدافها والعوامل المؤثرة عليها ولكن ايضا تتبع التاريخ
لدور المحليات في المجتمع المصري توحيلا لانبواز العلاقة الحالية بين التخطيط والادارة
المحلية من ناحية وبين الاخيرة وتوطن المشروعات في مصر من ناحية اخرى :

أولا : مفهوم الادارة المحلية واهدافها ووظائفها والعوامل المؤثرة عليها :

١ - مفهوم الادارة المحلية واهدافها ووظائفها :

تناول هذا الجزء مفهوم الادارة المحلية كنظام من انظمة الادارة العامة
وكأداة من ادوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي

وكما سلوب لتوزيع الوظيفة الادارية للدولة بين المحليات والسلطة
المركزية . واهم الاهداف التى ركزت عليها الدراسة لقيام المحليات

هــى :

- الوفاء باحتياجات السكان المحلية

- حفز الطاقات المحلية مع النمو الذى يؤدى الى زيادة الرفاهة

المجتمعية .

- تقليل الفوارق الاقليمية واعادة الاسلوب الديمقراطى فى

المجتمع .

واختتم هذا الجزء بتناول مجموعتين من وظائف الادارة المحلية مجموعة

وظائف سياسية واخرى تنموية .

٢ - العوامل التى تؤثر على الادارة المحلية :

تعرض هذا الجزء مقدما الى اهم السلبيات التى يمكن ان تتجسم
نتيجة تجاهل هذه المؤثرات واهمها عدم فاعلية نظام الادارة المحلية
في تحقيق الاهداف المنوطة به وظهور البيروقراطية وتفشيها والفشل
في خلق القيادات العلمية والسياسية والاقتصادية . ان هذه العوامل قد
تم تقسيمها الى مجموعتين مجموعة عامة تشترك فيها غالبية الدول مثل العوامل
التاريخية والجغرافية والسكانية وعوامل خاصة بكل مجتمع مثل التنظيم
السياسى السائد ومرحلة التطور الاقتصادى والنضج السياسى وعلاقة
الهيكل المركزية بالسلطات المحلية ودرجة التحضر ومدى كفاية الموارد
التمويلية للمحليات الخ .

ثانيا

: الادارة المحلية فى مصر ، تطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات :

١ - تطور الادارة المحلية فى مصر فى علاقتها بالتخطيط القومى :

استعرض هذا الجزء من الدراسة تطور الادارة المحلية فى مصر

منذ عهد محمد على بالتمييز بين مرحلتين ، مرحلة ما قبل الخمسينات

ومرحلة ما بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الان بالاستناد الى القوانين واللوائح المختلفة الصادرة بشأن تنظيم المحليات وتحديد وظائفها وعلاقتها بالسلطة المركزية . لقد بينت الدراسة انه حتى عام ١٩٢٥ لم تكن المحليات مسئولة الا عن جانب واحد فقط من العملية التخطيطية وهو جانب الاشراف والمتابعة ولم يكن لها اي دور في اعداد الخطط . وفي السنوات الاخيرة تطور دور المحليات وتطور وظائفها بحيث أصبحت تشمل كل وظائف الادارة تعريفا بما فيها التخطيط . ونظرا لاهمية المحليات في العملية التخطيطية سواء في توفير قاعدة البيانات وتحديد الاولويات المحلية ودفع عملية المشاركة فان هناك ثلاث مشكلات ما زالت قائمة امام هذا الدور وهي :

- ١ — مشكلة الربط بين الخطط الاقليمية (خطط المحافظات) والخطط الرأسية (خطط الوزارات) .
- ٢ — غياب استراتيجية واضحة لعملية التنمية الاقليمية .
- ٣ — غياب العلاقة التنظيمية بين هيئات التخطيط الاقليمي والمحليات والمستوى القومي .

٢ — العلاقة بين الادارة المحلية وتوطن المشروعات في مصر :
في محاولة لبيان طبيعة هذه العلاقة تناولت الدراسة هذه العلاقة من ثلاث زوايا الاولى تتعلق باحجام المشروعات المراد توطينها وتتعلق الثانية بالنشطة الانتاج المادي مركزة مع المشروعات الصناعية واما الزاوية الثالثة فتتعلق بالانشطة الخدمية . ولقد تم ذلك بالاستناد الى القوانين واللوائح المختلفة الصادرة في مصر والمتعلقة بمجالات الخدمات المختلفة والزراعة وتنمية القرية ومجالات الصناعة والنقل وغيرها . وتقرر الدراسة في نهاية هذا الجزء ان المحليات ما زالت حتى الان لا تلعب الدور المكافئ في اختيار المشروعات وفقا لاحتياجاتها واولوياتها بل تقوم المركزية بهذا الدور نيابة عنها .

الرابع : الهيكل المكانى للانتاج الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

استهدف هذا الجزء تقديم صورة عامة لمؤثرات التحليل المكانى للانتاج الصناعى حسب الانشطة المختلفة وقياس درجات التوطن والتمركز والتخصص المتعلقة بالانشطة الصناعية والانتاج الصناعى فى المحافظات المختلفة وتقديم صورة واضحة لما لحق بالخليط الصناعى من تغييرات خلال الفترة ١٩٢٤/٧٠ — ١٩٨١/٨٠ . وفيما يلى اهم النقاط التى تناولها هذا الجزء :

١ — نبذة تاريخية عن الصناعة التحويلية فى مصر :

عرضت الدراسة موجزا لتطور الصناعة والمعارف الصناعية فى مصر منذ عهد القدماء المصريين وبالتركيز على مجموعة من الفترات التاريخية الهامة فى هذا المجال وأهمها فترة الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨ — ١٨٠١) وتجربة التصنيع فى عهد محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٠) ، وتجربة بنك مصر (١٩٢٠ — ١٩٤٠) ، وتجربة التصنيع فى عهد الثورة وبالدات من ١٩٥٢ — ١٩٦٧/٦٦ .

وقد انتهى هذا الجزء بتقرير ان هذه التجارب المختلفة قادت حتى نهايتها الى اختلال كبير فى توطن الانشطة الصناعية لدرجة استئثار محافظات القاهرة الكبرى والاسكندرية بأكثر من ثلثى اجمالى عدد المنشآت الصناعية حتى عام ١٩٦٧ وكذلك الحال تقريبا بالنسبة لاستئثارها بكل من القيمة المضافة وقوة العمل الصناعيتين .

٢ — تحليل الهيكل المكانى للانشطة والانتاج الصناعيين فى مصر خلال الفترة ٧١/٧٠ — ١٩٨١/٨٠

تبدو اهمية هذه النقطة ليس فقط فى اعطاء صورة تفصيلية لجوانب التوطن الصناعى تتعلق بالانتاج والانشطة الصناعية ولكن لبيان التغيرات النسبية التى لحقت هذه الجوانب خلال اطر من عقد من عقود التنمية فى مصر طبقت فيه سياسة الانتاج التى تقوم

على التشجيع المتواصل للقطاع الخاص والمنشآت الصناعية الخاصة . واهم النقاط التحليلية التي ركز عليها هذا الجزء من الدراسة ما يلي :

(١) تطور عدد منشآت القطاع الصناعي بجناحية العام والخاص ونتاجيته ودخله وأهميتهما النسبية خلال الفترة موضع الدراسة :

أوضح تحليل هذا التطوران تزايد عدد المنشآت في القطاع الصناعي وبالذات في المنشآت التي تعمل بها اكثر من عشرة عمال قد حدث بالاساس في القطاع الخاص بينما لم تشهد المنشآت العامة زيادة تذكر في اعدادها خلال هذه الفترة . ورغم التزايد الذي حدث في عدد المنشآت الصناعية بصورة عامة ورغم تزايد معدلات النمو في الانتاج والدخل بهذه المنشآت الا ان الاهمية النسبية لكل من الانتاج الصناعي قد تراجعت في اجمالي الانتاج القومي والدخل القومي خلال هذه الفترة التشكل مايزيد قليلا عن الربع عام ١٩٨١ . والواقع ان هذه الصورة التي ابرزتها الدراسة قد تغيرت الى الاسوأ منذ مطلع الثمانينات حيث اصبح الناتج الصناعي لا يشكل اكثر من ١٣٫٨ ٪ من اجمالي الناتج المحلي على ١٩٨٣/٨٢ وفقا لتقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار الصادر عام ١٩٨٥ (١) . ويؤكد هذه الحقيقة تقرير البنك الدولي عن مصر عام ١٩٨٦ حيث ذكر ان الاهمية النسبية للقطاع الصناعي اصبحت عام ١٩٨٢/٨١ تشكل فقط ١٦٫٢ ٪ من جملة الناتج المحلي ، ١٠ ٪ من جملة الصادرات ونحو ١٢ ٪ من جملة القوة العاملة المصرية مقارنة بنحو ٢٠٫١ ٪ ، ٢٠ ٪ ، ١٠ ٪ على الترتيب السابق عام ١٩٦١/٦٠ (٢) .

(١) تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ٨٣ / ٨٢ ، ١٩٨٥ ص ١٥

World Bank, Arab Republic of Egypt, Current Economic Situation and Economic Program, Oct, 22, 1986, P.27.

(٢)

(ب) تطور معاملات التوطن والتمركز والتخصص واعادة التوزيع للانشطة

الصناعية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨١ .

لم تكف الدراسة في هذا الجزء بدراسة هذه المعاملات فى الانشطة المختلفة وحسب المحافظات المختلفة فى الصناعات التحويلية ولكن ايضا ضمت اليها انشطة الصناعات الاستخراجية التى تتم فى محافظات الصحراء . واهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة فى هذا الجزء ما يلى :

١ - ان الانشطة الاستخراجية ممثلة فى انتاج المناجم والمحاجر تتوطن وتتمركز بالاساس فى المحافظات الصحراوية والمحافظات المجاورة لها واهم هذه المحافظات هى البحر الاحمر ومطروح وسينا واسوان وتستأثر هذه المحافظات بأكثر من ٣٣% من جملة الانتاج الصناعى .

٢ - ان الصناعات التحويلية تتوطن وتتمركز بدرجة بالغة فى المحافظات الحضرية وارجعت الدراسة ذلك الى عاملين - يتشلان فى توفير البنية الاساسية وتوفر الاسواق لمنتجات هذه الصناعات . واهم هذه المحافظات الحضرية يتمثل فى القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الاسكندرية ، دمياط . وتتباين درجات التوطن والتمركز والتخصص من محافظة لآخرى حسب نوع النشاط الاقتصادى وقد ردت الدراسة هذا التباين الى درجة توطن مستلزمات الانتاج وخصوصا الخامات .

٣ - تطور انتاجية المستقبل وانتاجية المنشأة والقيمة المضافة فى الاقاليم والمحافظات :

استعرضت الدراسة صور هذا التطور ليس فقط لبيان مدى تطور
كفاءة العمل Labour Efficiency وكفاءة المنشأة
Firm Efficiency حسب الأنشطة الصناعية في هذه
الاقاليم ولكن لابرار مدى التباين في مستوياتها من محافظة
لاخرى خلال الفترة موضع الدراسة .

٤ - دراسة معامل اعسدة التوزيع خلال الفترة :
تم حساب هذا المعامل للأنشطة الصناعية المختلفة في كل محافظة
وذلك لبيان مدى التغير الذي لحق الخليط الصناعي في كل
منها واتضح ان المحافظات التي حدث بها تغير كبير
نسبيا هي اسيوط وبقية محافظات جنوب الصعيد يتلوها محافظات
القاهرة واقليم الدلتا وشمال الصعيد اما هذا التغير فيكاد
يكون مقسدا في المحافظات الصحراوية .

الريفية والحضرية أو حسب المحافظات وقامت بحساب معاملات التمرکز في هذه التوزيعات المختلفة وفي توزيع الأقاليم كذلك في دراسة تمرکز السكان في وحدة المساحة الجغرافية . ويمكن تبين ما توصلت إليه الدراسة في هذا الجزء في النقاط الثلاث التالية :

(أ) درجات تمرکز السكان في المحافظات المختلفة بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٥ :

بلغ عدد السكان في مصر نحو ٤٦٫٧ مليون نسمة عام ١٩٨٥ أمكن ترتيبهم حسب درجة التمرکز في أربع مجموعات من المحافظات .

— محافظات ذات درجة تمرکز كثيفة أو مرتفعة وتضم محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والشرقية والبحيرة والاسكندرية والغربية وتستأثر بنحو ٥٥% من قيمة عدد السكان . وفسرت الدراسة ارتفاع هذه النسبة بارتفاع تيارات الهجرة الداخلية لها من المحافظات الأخرى .

— محافظات ذات درجة تمرکز سكاني متوسطة تتراوح فيها درجة التمرکز من ٤% - ١٨% من اجمالي السكان وتضم محافظات كفر الشيخ ودمياط والبحيرة .

— محافظات تشتمل على درجة تمرکز سكاني منخفضة وتمثلها محافظتا المنوفية والغربية وسبب هذا الانخفاض هو شدة طرد مثل هذه المحافظات للسكان الى محافظتى القاهرة والاسكندرية .

— محافظات تتميز بضعف درجة التمرکز ولم يزد نصيبها النسبي في اجمالي عدد السكان عن ٢٢% وتضم محافظات القناة ومحافظات الصحراء التى تعتبر مناطق شبه خالية من السكان .

(ب) النصيب النسبي للأقاليم المختلفة من اجمالي السكان

بناءً على القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم البلاد الى ثمانية أقاليم تخطيطية لكل منها هيئة للتخطيط الاقليمى أصبحت مصر مكونة من الأقاليم القانية الموضحة بالجدول أدناه :

جدول رقم (١)
الاقليم التخطيطية لجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٧

الاقليم	المحافظات المكونة له
١ - القاهرة	القاهرة - الجيزة - القليوبية
٢ - الاسكندرية	الاسكندرية - البحيرة - منطقة النوبارية
٣ - قناة السويس	بر سعيد - الاسماعيلية - السويس - سيناء - الشرقية
٤ - الدلتا	الدقهلية - المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - دمياط
٥ - مطروح	مطروح
٦ - شمال الصعيد	الفيوم - بنى سويف - المنيا
٧ - أسيوط	أسيوط - الوادى الجديد
٨ - جنوب الصعيد	سوهاج - قنا - إيسوان - البحر الاحمر

المصدر : وزارة التخطيط مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد التاسع
استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمى ، القاهرة ، أغسطس (١٩٧٧) ص ١٠

ولقد اوضحت الدراسة أن اقليم القاهرة يضم نحو ٢٤.٧ % من اجمالى السكان عام ١٩٨٥ يتكون مباشرة اقليم الدلتا بنصيب نسبته ٢٣.٦ % ثم اقليم الاسكندرية بنصيب نسبة ١٢.٩ % ، اقليم شمال الصعيد بنصيب ١٢ % ، واقليم جنوب الصعيد (١١.٧ %) ، القنال (٩.٨ %) ، أسيوط (٤.٩ %) ، واخيرا اقليم مطروح بنصيب نسبة ٨ % من جملة السكان خلال الفترة المشار اليها .

(ح) تركز السكان على وحدة المساحة :

أبرزت الدراسة أهم المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والاكثر ازدهاراً

فى المناطق المأهولة وأبرزت كذلك مبررات اتباع سياسة وشيدة للتوطن الصناعى
والاستثمار الصناعى تجنباً لاستمرار الازدحام مع نفس الحيز المأهول حالياً .

وعموماً فقد تبين من هذا الجزء مدى التوزيع المحتمل للسكان سواء على المستوى الاقليمى
المختلفة أو على مستوى المحافظات التى تبلغ نحو ٢٦ محافظة فى مصر بسمتها الدراسة السى
خمس مسحيات وفقاً لدرجة التركز السكانى والكثافة على وحدة المساحة .

٢ - الهيكل المكانى للاستثمار العام خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٣ استغرق تحليل
هذا الهيكل فى الدراسة مسارا زمنيا يبدأ بعام ١٩٥٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٥/٨٤ -
معتدداً على البيانات المتاحة عن طريق جهاز التخطيط القومى فى مصر وتوصلت
دراسة هذا الجزء الى تأكيد اختلال التوزيع المكانى للاستثمارات الصناعية سواء على
مستوى الاقليم أو على مستوى المحافظة وذلك على النحو الذى تبرزه النقطتين التاليتين :
(١) لا زال اقليم القاهرة نسياً بالنسبة الكبرى من جملة الاستثمار الصناعى حيث
بلغت هذه النسبة نحو ٤٧.٤% من جملة الاستثمار الصناعى البالغة نحو ١٠٠٣
مليون جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ . واستأثر اقليم الاسكندرية بنحو ١٧% ، وجنوب
السعيد بنحو ١٢.٣% وتتوزع النسبة الباقية على الاقاليم الاخرى بنسب تراوحت
بين ٢.٣% - ٦.٧% على أن ما بلغت النظر أن هذا التوزيع المختل
للاستثمارات الصناعية هو امر قائم منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية فترة المقارنة
و درجات متفاوتة بين الاقاليم المختلفة . وقد اظهرت الدراسة هذه الصورة
المختلفة بدرجة أوضح فى حالة دراسة اطمية النسبة لاستثمارات الصناعية
بالمحافظات .

(ب) بصفة عامة تنخفض قيمة المبالغ الاستثمارية المخصصة للمحافظات الربعة البحرى
والقبلى ومحافظات الصحراء حيث لا يزيد اكبى نسب بشى لى اكثر من ٤.٨% من
جملة الاستثمارات وينطبق نفس الحال على محافظات سيناء والفيوم ومرسى

٣ - توطن وتمركز السكان والاستثمار خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٤ قامت الدراسة في هذا الجزء بحساب معاملات التوطن والتمركز لكل من الاستثمار والسكان على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية وبالتخصيص على مستوى النشاط الصناعي خلال هذه الفترة وقد ابرز هذا الحساب الصورة السابقة من الاختلالات المكانية لكل من الاستثمار والسكان ونصيب الفرد في المتوسط من جملة الاستثمارات والاستثمارات الصناعية • وتؤكد الدراسة على انه برغم زيادة متوسط نصيب الفرد في الاستثمارات بصورة مستمرة وان كانت متباينة من اقليم لآخر ومن محافظة لآخرى الا ان الاستثمار الصناعي قد ازداد بصورة اكبر نسبيا في المحافظات الصحراوية ومحافظات سيناء والسويس يليها محافظات القاهرة والاسكندرية وأسوان ثم تاتي بقية المحافظات في نهاية الترتيب •

الاسباب العامة للاختلالات المكانية لكل من السكان والاستثمارات الصناعية •

يمكن القول انه هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الاختلالات يحضرها في الاتي :

١ - تراجع الاهمية النسبة للقطاعات السلعية في جملة الاقتصاد القومي خلال الفترة منذ عام ١٩٦٢ وحتى الان وأهمها قطاعا الصناعة والزراعة وقد ادى هذا التراجع النسبي ليس فقط الى تصاعد الاهمية النسبية للقطاعات الخدمية ولكن ايضا الى تدعيم حركات الهجرة الداخلية الى المناطق الحضرية الكبرى في مصر الامر الذي ساهم في ازكاء مدة الاختلال المكاني للسكان والاستثمارات •

٢ - مجموعة المشكلات العامة التي واجهت التخطيط الاقليمي في مصر وسياسة التوزيع

الاقليمي للاستثمارات منذ بدء الاخذ بأسلوب التخطيط القومي عام ١٩٦٠/٥٩ :

(١) مشكلات واجهت التخطيط الاقليمي : (١)

وتنحصر هذه المشكلات في ثلاث :

(١) تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار في مصر ٥ مرجع سابق ع ٣٦ - ٣٧

١ - عدم اتساق التبعية الوظيفية عن التبعية الادارية للعاملين بوحدات الحكم المحلى وتؤدي هذه المشكلة الى غياب الوضوح لخطوط الاتصال وقنواته بين الجهـــــــــاز الادارى على المستوى المحلى والوزارة المركزية المسئولة عن النشاط الفنى على مستوى المحافظة طبقا لقانون الحكم المحلى .

٢ - نقص الموارد المحلية :

ولقد ساهمت قوانين الحكم المحلى المتتابعة فى تدعيم نقص الموارد المحلية حيث قامت هذه القوانين بعملية نقل مستمرة لاختصاصات متزايدة الى الوحدات المحلية دون ان تنقل الى هذه الوحدات الاعتمادات المالية اللازمة لمقابلة لهذه الاختصاصات المتوالية . ان هذه المشكلة يدعمها ايضا تقييد حق المحليات فى الاقتراض لتمويل المشروعات انتاجية لتنفيذ فى نطاقها الجغرافى الا فى حدود ٢٠% من جملة ايراداتها السنوية وشرط الا يجاوز حد المديونية لديها نسبة ٤% من جملة موازنتها .

٣ - تعدد الاجهزة الادارية على المستوى المحلى :

تحتس كل مديرية عامة او ادارة بالمحافظة بجزئية معينة من نشاط احد القطاعات الاقتصادية او الخدمية التى لها اهدافها المحددة من قبل الوزارة المركزية المختصة الامر الذى تصعب معه عملية التنسيق بين الاهداف المتكاملة او عملة التوفيق بين هذه الاجهزة بعرض تنفيذ الاهداف العامة للتنمية المحلية .

(ب) مشكلات واجهت التوزيع الاقليمى للاستثمارات .

١ - غالبية المشروعات الاقتصادية التى تنفذ فى الوحدات المحلية مازالت حتى الان تخطط وتمول وتنفذ من جانب الحكومة المركزية ويكاد يقتصر دور المحليات على انشاء الوحدات الصغيرة التى تمول عادة عن طريق الاعتمادات المركزية والقروض وحصيلة حسابات الخدمات والمجهودات الذاتية للمواطنين وتراجع اسباب ذلك الى مايلى : (١)

(١) مجلس الشورى ، تقرير عن سياسات الاستثمار ، مصدر سابق ص ٣٧ - ٣٨

١ - تعرض المسار التخطيطي في التجربة المصرية الى تعرجات على المستوى القومى منذ الاخذ بأسلوب التخطيط من اجل التنمية عام ١٩٦٠/٥٩ الامر الذى كان له الاثر البالغ فى اعاقه التخطيط الاقليمى ان يكون فاعلا فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - عدم الالتزام بقدر كاف بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة عند تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية والالتزام اساسا بالتقسيم الادارى والتالى افتقدت هيئات التخطيط الاقليمى لركنى التكامل والموضوعية حتى اذا طلب منها ذلك

٣ - قصر مفهوم الاستثمارات الاقليمية على تلك الاستثمارات المنفذة من الجهات التالية :

— دواوين عموم المحافظات

— جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

— جهات الصناعات الحرفية

— وزارة التنمية الشعبية

واستأثرت الجهة الاولى عام ٨٣/٨٢ بنحو ٩٧% من جملة الاستثمارات الاقليمية فى

حين لم يخصص للجهات الاخرى الا النسبة الضئيلة الباقية وبالرغم من ذلك يتميز توزيع الاستثمارات عموم المحافظات بالاحتلال البين وذلك للاتى :

— ارتفاع النصيب النسبى للمناطق التقليدية للجذب السكانى من الاستثمارات العامة الاقليمية

المنفذة أو المخططة خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٧ وتمثل فى اقاليم القاهرة والدلتا والقناة

اذ حصلت على نحو ٦٦% تقريبا من اجمالى الاستثمارات العامة المنفذة خلال الفترة ١٩٧٨

١٩٨٢ كما خصص لها نسبة ماثلة من جملة الاستثمارات فى الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٦

١٩٨٧ فى الوقت الذى شكل فيه سكان هذه المناطق نحو اكثر من ٥٨% من جملة السكان

المقيمين بمصر عام ١٩٨١ .

— لم يستخدم التوزيع الاقليمى للاستثمارات اداة فى التمهيد لاهداد خطط اقليمية متكاملة نظرا لزيادة معدل تركيز الاستثمارات فى الاقاليم المشار اليها وهو ما يعقد امكانية الانتقال الى مرحلة التخطيط الاقليمى بفهمه العلمى الدقيق .

الثانى : الطلب الاقليمى على منتجات القطاع الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

استهدفت الدراسة فى هذا الفصل التعرف على حجم الطلب على السلع الصناعية المختلفة وسيطة واسمالية ونهائية سواء على المستوى القومى او على المستوى المحافظيات المختلفة حتى يمكن تحديد ليس فقط نسب الاكتفاء انذاتى من هذه السلع على المستوى القومى والمحافظات ولكن ايضا للتعرف على مدى التركيز لهذا الطلب مكانيا . ومن ناحية اخرى فان تحديد هذه البيانات سوف يمكن من التنبؤ بمسيرة الطلب مستقبلا واستجلاء حجمه ونوعه بالنسبة لكل محافظة الامر الذى يعتبر بالغ الاهمية عند رسم سياسات للتوطن الصناعى بمصر او رسم خريطة للتوطن متصور الحالة الراهنة للانتاج والاستهلاك من السلع الصناعية .

وينقسم هذا الفصل الى جزئين :

الجزء الاول : يتناول تطور الاستهلاك من السلع الصناعية سواء على المستوى القومى او المحافظيات . وقد استندت الدراسة الى البيانات المتوفرة على المستوى القومى لكل من الانتاج والاستهلاك وبيانات بحوث ميزانية الاسمرة بالعينة لتقديم الاستهلاك على مستوى المحافظات . وبالفعل قدمت الدراسة تقديرات الاستهلاك على المستوى المحافظات خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ .

الجزء الثانى : اختص بتقديم فجوات الطلب على السلع الصناعية المختلفة اقليميا بالاستناد الى البيانات التى توافرت على المستوى القومى والتى تم تقديرها على مستوى المحافظات وتبدوا اهمية هذا الجزء فى تركيز من اختيار مواقع الاستثمارات الجديدة اقليميا بناء على اسس رشيدة اتأخذ فى اعتبارها الصورة الحالية للفوارق الاقليمية للانتاج والطلب على السلع الصناعية .

وقد اثبتت الدراسة ثلاث حقائق بالغة الاهمية تمثل فى الاتى :

١ - يتوقف الطلب على المنتجات الصناعية الى حد كبير على توزيعات السكان والتحضر

- ومعدلات الاستهلاك المحددة ميزانية الاسرة بالعينه وكذلك على توطن المشروعات
المستخدمة للمنتجات الصناعية الوسيطية والمعاملات الفنية للانتاج بهذه المشروعات •
- ٢ - يتركز الطلب والاستهلاك من السلع الوسيطية (البترول ومنتجاته ، مواد البناء
الصناعات الكيماوية العضوية وغير العضوية والاسمدة ، والورق ولب الورق والصناعات
التعدينية المختلفة) في المحافظات الحضرية •
- ٣ - ان الطلب على السلع النهائية الصناعية (منتجات النسيج والاحذية والسلع المعمرة
انما يتوقف في المحافظات على اساس معامل التحضر ومتوسطات استهلاك الفرد
ومستويات الدخل في المحافظات المختلفة •

الثالث : النمط الحيزى للانشطة الصناعات التحويلية وبعض آثاره على نوعية البيئة الطبيعية بجمهورية مصر العربية .

أوضحت الدراسة فى اجزائها السابقة مدى تركيز وتوطن الانشطة الصناعية فى مصر فى نفس الحيز الجغرافى الأكثر كثافة للسكان ومن ثم كان لابد من دراسة الآثار الناجمة عن هذا التركيز على البيئة الطبيعية فى هذه المناطق وهذا ما اضطلت به الدراسة فى هذا الفصل .

لقد تناولت الدراسة هذا الموضوع من الجوانب التالية :

١ - دراسة الهيكل الحيزى لانشطة الصناعات التحويلية الأكثر اثرا على نوعية البيئة الطبيعية .

وباستخدام المقاييس المختلفة لمعاملات التوطن والتمركز لانشطة الصناعية المختلفة فى كافة المحافظات أوضحت درجات التركيز والتوطن للانشطة الصناعية الأكثر تلويثا لعناصر الطبيعة المختلفة من هواء وتربة ومياه فى كل محافظة وتبين ان المدى التالية هى أكثر من الجمهورية تعرضا للانشطة الصناعية الملوثة للبيئة : القاهرة - الاسكندرية - القليوبية - السويس - دقهلية - المنيا - البحيرة - البحيرة . ومن أكثر المدن تعرضا لتلوث الهواء : القاهرة والقليوبية والبحيرة والاسكندرية كذلك فان نفس هذه المحافظات بالإضافة الى البحيرة والغربية هى المحافظات الأكثر تلوثا بالمحافظات السائلة وتوقفت الدراسة بأن محافظات القاهرة ، والقليوبية ، الاسكندرية والبحيرة سوف تعاني بدرجة خطيرة جدا من مشكلات التلوث الصناعى لكل من المياه والهواء فى المستقبل .

٢ - تناولت الدراسة الاثار البيئية للصناعات التحويلية بمراكز التجمع الصناعى الكبرى بمصر وركزت على مشاكل التلوث الصناعى بمحافظة القاهرة وبخاصة فى منطقة جلوان الصناعية • وفى هذا الصدد تعرضت لآثار الانبعاثات النازية من مصانع الاسمنت والكوك والبيساد والقطران والحديد والصلب • وقدمت تحليلا لمعدلات التلوث فى كل من المناطق الصناعية والمناطق السكنية والزراعية مقارنة بالمعدلات المسموح بها وبرزت مخاطر التلوث البيئى الناشئ عن عمليات صرف المخلفات الصناعية من المنشآت المختلفة • وترتيب هذه المنشآت فى احداث التلوث على المحافظات وعلى مياه النيل والبحيرات من جزء تركز الانشطة الصناعية بها فيها تكرير البترول بالقرب من هذه البيئة •

هذا وقد اوصت الدراسة بعدم توطئ انشطة صناعية جديدة فى تلك المحافظات التى تعاني حاليا من التلوث مثل محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية وكذلك عدم توطئ انشطة صناعية شديدة التلوث للبيئة فى المناطق الزراعية كمحافظات الدلتا •

واخيرا توصى الدراسة باختيار مواقع المشروعات الصناعية الجديدة بناء على القدرة الاستيعابية للمناطق الجغرافية مع مراعاة درجة معاناتها حاليا من التلوث •

الباب الثالث

مقدمات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمي

مقدمة :

يعتمد قيام الانشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها النشاط الصناعي على مدى توفر عناصر الانتاج او الموارد اللازمة للقيام بالانتاج في هذا النشاط او ذاك . وبناء على ذلك فان القرارات المتعلقة بالتوطن الصناعي في الاقاليم المختلفة لابد ان تعتمد ايضا على الامكانيات الموردية لهذه الاقاليم .

ويستهدف الدراسة في هذا الباب التعرف على عناصر ومقومات توطن الانشطة الصناعية في الاقاليم المختلفة مثلة في الموارد البشرية والموارد الاضوية والزراعة والمائية ومصادر الثروة المعدنية .

ان التعرف على هذه الموارد مجتمعة انما تكمن اهميته في حقيقة ان التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة هي عملية تستند اساسا الى تكامل الموارد الانتاجية اللازمة . واستنادا الى هذا الهدف يتناول هذا الباب بالدراسة التحليلية الامكانيات الاقليمية للمتعلقة بالموارد الانتاجية البشرية والمادية في اربعة فصول هي :

- الفصل الاول : الموارد البشرية
- الفصل الثاني : الموارد الارضية والزراعية
- الفصل الثالث : الموارد المائية
- الفصل الرابع : مصادر الثروة المعدنية

وفيما يلي تتناول هذه الفصول الاربعة تباعا وعلى نحو من الايجاز .

الفصل الاول : الموارد البشرية

يعتبر توفر عنصر العمل من اهم مقومات توطين الصناعة اقليميا ومن ثم فقد انصرفت الدراسة في هذا الفصل الى تقدير قوة العمل موزعة حسب النشاط الاقتصادى على المستوى القومى والاقليم وبين الريف والحضر . كذلك فقد قامت الدراسة بتقدير معدلات النمو لقوة العمل حسب التوزيع المشار اليه لكى تعطى صورة واضحة عن استيعاب الانشطة الصناعية المختلفة .

وقد استندت الدراسة في تقديراتها على مقدارى السكان عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، وكذلك على بحوث العمالة بالعينة وعن التقديرات الاجمالية للسكان وقوة العمل المتاحة بعد عام ١٩٧٦ . وفيما يلى اهم النقاط التى ابرزتها الدراسة في هذا الفصل :

١ - قوة العمل الاجمالية ومعدلات نموها ودرجة تركزها خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٥

* ازدادت قوة العمل الاجمالية (١٥ سنة فأكبر) من ٦٧ مليون عامل عام ١٩٦٠ الى نحو ٩٢ مليون عامل عام ١٩٧٦ ثم الى نحو ١١٦ مليون عامل عام ١٩٨٥ وبذلك يكون معدل النمو السنوى فى قوة العمل نحو ٣.٣% سنويا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٥ بينما بلغ نحو ٢.٨% خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ .

* ظلت المحافظات الحضرية تتأثر بالنصيب النسبى الاكبر من جمعية قوة العمل طوال الفترة وكان اقليم القاهرة وحده يستأثر بنصيب نسبى اكبر من ٤٣% من جملة قوة العمل حتى

جدول رقم (٢)

قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي
والمحافظة عام ١٩٧٠

بالالف

النشاط	الزراعة والصيد	السياحة والمطاعم	الصناعة والتحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتوزيع	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	اجمالي
قاهرة	١٥٧	٧٩	٤٨٦٧	١٥٢	١٧٠٦	٢٨٣٤	١٦٤	٥٠٧٩	٢١٩	١٦٧٣٠
جيزة	١٤٥	٠٣	١٧٠٩	٥٧	٨٠٢	١٢٠٧	٥٨٣	٢٠٩٨	١٩٤	٨١٠٣
قليوبية	١٠٨	٢٦	١٤٣٠	٤٦	٣٥٤	٤٥٨	٣٦٩	١١٢٩	٢٣٧	٥١٣٠
المنيا	٤٠	٣٧	٢٦٠٣	٨٤	٥٩٦	١٠٨٤	٧٦٣	١٦٦٤	١٥٨	٧٣٩٠
شبراخيت	٥١٤	٠٩	٨٦٧	٤٢	٤١٢	٥٧٢	٢٧٨	١٠١٩	٧٦	٨٤٢٠
مطرية	٢٥٥	٠٥	٥٦٦	٣٥	١٦٥	٣٢٢	٢٠٦	١١٠٧	٥٥	٥٠١٠
المنيا	٢٦٠	٢١	١٥٥٤	٣٥	٣٠٨	٥٧٤	٣٣٦	١٤٥٦	١١٢	٧٠٠٠
المنيا	٣١٧٩	٠٥	٣٢٢٢	١٩	٩٥	٣٢٢	١٣٢	٥٧٧	٨٠	٤٧٣١
المنيا	٥٧٦	٠٧	٥٩٥	١١	٩٠	٢٠٤	٨٢	٢٢١	٣٤	١٨٧٠
المنيا	٤٤١٧	١٧	٩٤٧	٧٧	٣١٩	٧٧٥	٣٩٦	١٥٦٧	٩٥	٨٦١٠
المنيا	٩٦	٠٢	١١١	٠٩	٧٦	١٥٢	٢١٤	٣٥٤	١٥	١٠٢٩
المنيا	٣٨٧	٠٣	٦١	١٠	١٣٨	١٠١	١٣١	٢٤٩	٣٠	١١١٠
المنيا	٥٩	١٠	١٢٣	١١	١١٩	٨٩	١٠١	١٤٠	٠٩	٦٦١
المنيا	٤٦٢٢	٠٨	٦٣٠	٤٨	٢٥٩	٤٨٥	٣٤٧	١٥٤٣	١٣٨	٨٠٨٠
المنيا	٢٢٧	٠٤	٢١٧	١١	١٢٣	٢٣٨	١٠١	٦١٠	٣٦	٣٦١١
المنيا	٢٦٦	٠٤	٢٩١	٢٠	٨٨	٢٥٩	١١٦	٥١١	٤٥	٣٩٩٠
المنيا	٤٥٩	٢٠	٣٧٥	٢٧	١٠٩	٤٢٣	١٩٨	٨٨٠	١٩٨	٦٨٢٠
المنيا	٣٣٧	٠٢	٣٢٣	٢٦	١١١	٤٥٠	١٧٠	٨٠٠	٤٨	٥٣٠٠
المنيا	٣٧٢٣	١٢	٢٩٩	٢٣	٢٠٥	٥٢٨	١٨٢	٧٦٩	١٢٩	٥٨٧٠
المنيا	٣١١٦	١٦	٤٤٩	٣٧	٢٣	٤٢٨	١٩٣	٦٨٤	٦٣	٥٢٢٠
المنيا	٥٩٩	٤٦	١٦٣	٤٩	٢٠	١٧٥	١٢٤	٤٧٦	٤٨	١٧٠٠
المنيا	٤٧٠٦	٣٣٦٠	١٨٥٠٢	٨٢٩	٦٣٣٠	١١٦٧٢	٦٦٦٧	٢٢٩٨٣	٢٠٠٦٠	١١٦٣٨٧

جدول رقم (٧٨)
التوزيع النسبي لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر
حسب النشاط الاقتصادي في المحافظات
عام ١٩٨٥

(%)

النشاط المحافظات	الزراعة والصيد	السياحة والمطاعم	الصناعة والتحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتأمين	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	إجمالي
القاهرة	٥٠٩٤	٠٤٧	٢٩٠٩	٠٩١	١٠٢٠	١٦٩٤	٩٨٣	٣٠٣٦	١٢٦	١٠٠
الجيزة	١٧٩	٠٠٤	٢١١	٠٧	٩٩	١٤٩	٧٢	٢٥٩	٢٤	١٠٠
القليوبية	٢١٢	٠٥	٢٢٩	٠٩	٦٩	٨٨	٧٢	٢٢٠	٤٦	١٠٠
الاسكندرية	٥٤٣	٠٥٠	٣٥٢٢	١٢٣	٨٠٦	١٤٦٧	١٠٣٣	٢٢٥٢	٢١٤	١٠٠
البحيرة	٦١١	٠١	١٠٣	٠٥	٤٩	٦٨	٣٣	١٢١	٠٩	١٠٠
المنوفية	٥٠٩	٠١	١١٣	٠٧	٣٣	٦٤	٤١	٢٢١	١١	١٠٠
الغربية	٣٧٢	٠٣	٢٢٢	٠٥	٤٤	٨٢	٤٨	٢٠٨	١٦	١٠٠
كفر الشيخ	٦٧٢	٠١	٦٨	٠٤	٢٠	٦٨	٢٨	١٢٢	١٧	١٠٠
دمياط	٣٠٨	٠٤	٣١٨	٠٦	٤٨	١٠٩	٤٤	١٤٥	١٨	١٠٠
الدقهلية	٥١٣	٠٢	١١٠	٠٩	٣٧	٩٠	٤٦	١٨٢	١١	١٠٠
بورسعيد	٩٣	٠٢	١٠٨	٠٩	٧٤	١٤٨	٢٠٨	٣٤٣	١٥	١٠٠
الاسماعيلية	٣٤٩	٠٣	٥٥	٠٩	١٢٤	٩١	١١٨	٢٢٤	٢٧	١٠٠
السويس	٨٩	١٥	١٨٦	١٦	١٨٠	١٣٥	١٥٣	٢١٢	١٤	١٠٠
الشرقية	٥٧٢	٠١	٧٨	٠٦	٣٢	٦٠	٤٣	١٩١	١٧	١٠٠
بنى سويف	٦٢٩	٠١	٦٠	٠٣	٣٤	٦٦	٢٨	١٦٩	١٠	١٠٠
الفيوم	٦٦٧	٠١	٧٣	٠٥	٢٢	٦٥	٦٩	١٢٨	١٠	١٠٠
المنيا	٦٧٣	٠٣	٥٥	٠٤	١٦	٦٢	٢٩	١٢٩	٢٩	١٠٠
أسيوط	٦٣٦	٠٤	٦١	٠٥	٢١	٨٥	٣٢	١٥١	٠٩	١٠٠
شوهاج	٦٣٤	٠٢	٥١	٠٤	٣٥	٩٠	٣١	١٣١	٢٢	١٠٠
قنا	٥٩٧	٠٣	٨٦	٠٧	٤٥	٨٢	٣٧	١٣١	١٢	١٠٠
أسوان	٣٥٢	٢٧	٩٦	٢٩	١٢	١٠٣	٧٣	٢٨٠	٢٨	١٠٠
الجملة	٤٠٤٤	٢٩	١٥٩٠	٧١	٥٤٤	١٠٠٣	٥٧٣	١٩٧٥	١٧٢	١٠٠

جدول رقم (١٤)

معامل توطن قوة العمل ١٥ سنة فاكتر عام ١٩٨٥

النشاط والمحافظات	الزراعة والصيد	المناجم والمحاجر	الصناعة التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	التجارة والتمويل	النقل والمواصلات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف
القاهرة	٠٠٢	١٦٢	١٨٢	١٢٨	١٩٣	١٦٨	١٧١	١٥٣	٠٧٣
الجيزة	٠٤٤	٠١٣	١٣٢	٠٩٨	١٨١	١٤٨	١٢٥	١٣١	١٣٩
القليوبية	٠٥٢	١٧٢	١٧٥	١٢٦	١٢٦	٠٨٧	١٢٥	١١١	٢٦٧
الاسكندرية	٠١٣	١٧٢	٢٢١	١٥٩	١٤٨	١٤٦	١٨٠	١١٤	١٢٤
البحيرة	١٥١	٠٣٤	٠٦٤	٠٧٠	٠٩٠	٠٦٧	٠٥٧	٠٦١	٠٥٢
المنوفية	١٢٥	٠٣٤	٠٧١	٠٩٨	٠٦٠	٠٦٣	٠٧١	١١١	٠٦٣
الغربية	٠٩١	٠٣٣	١٣٩	٠٧٠	٠٨٠	٠٨١	٠٨٣	١٠٥	٠٩٣
كفر الشيخ	١٦٦	٠٣٤	٠٤٢	٠٥٦	٠٣٦	٠٦٧	٠٤٨	٠٦١	٠٩٨
دمياط	٠٧٦	١٣٧	٢٠٠	٠٨٤	٠٨٨	١٠٨	٠٧٦	٠٧٣	١٠٤
الدقهلية	١٢٦	٠٦٨	٠٦٩	١٢٦	٠٦٨	٠٨٩	٠٨٠	٠٩٢	٠٦٣
بورسعيد	٠٢٢	٠٦٨	٠٦٧	١٢٦	١٣٦	١٤٧	٢٦٣	١٧٣	٠٨٧
الاسماعيلية	٠٨٦	١٠٣	٠٣٤	١٢٦	٢٢٧	٠٩٠	٢٠٥	١١٣	١٥٦
السويس	٠٢٢	٥١٧	١١٦	٢٢٥	٣٣٠	١٣٤	٢٦٧	١٠٧	٠٨١
الشرقية	١٤١	٠٣٤	٠٤٩	٠٨٤	٠٥٨	٠٥٩	٠٧٥	٠٩٦	٠٩٨
بنى سويف	١٥٥	٠٣٤	٠٣٧	٠٤٢	٠٦٢	٠٦٥	٠٤٨	٠٨٥	٠٥٨
الفيوم	١٦٤	٠٣٤	٠٤٥	٠٧٠	٠٤٠	٠٦٤	٠٥٠	٠٦٤	٠٥٨
المنيا	١٦٦	٠٣٣	٠٣٤	٠٥٦	٠٢٩	٠٦١	٠٥٠	٠٦٥	١٦٨
أسيوط	١٥٧	٠١٣	٠٣٨	٠٧٠	٠٣٨	٠٨٤	٠٥٦	٠٧٦	٠٥٢
سوهاج	١٥٦	٠٦٨	٠٣٢	٠٥٦	٠٦٤	٠٨٩	٠٥٤	٠٦٦	١٢٧
قنا	١٤٧	١٠٣	٠٥٤	٠٩٨	٠٨٢	٠٨١	٠٦٤	٠٦٦	٠٦٩
الوادى	٠٨٧	١٣١	٠٦٠	٤٠٨	٠٢٢	١٠٢	١٢٧	١٤١	١٦٢

الفصل الثانى

الموارد المائية

أوضحت دراسة الموقف العام للواردات المائية الحالية والمستقبلية في جمهورية مصر العربية يتضح أنها تنحصر في أربعة مصادر هي مياه النيل ، مياه الصرف ، المياه الجوفية ، ومياه الأمطار وتعتبر مياه النيل المصدر الرئيسى لمياه الري في جمهورية مصر العربية وباقي المصادر عدا مياه الصرف ثانوية أى لا يمكن الاعتماد عليها وحدها كلية في التوسع الزراعى الأفقى في المستقبل ، ويبلغ متوسط إيراد النهر عند أسوان حوالى ٨٤ مليار متر مكعب/سنويا يستبعد منه حوالى ٣٢ مليار متر مكعب/سنويا يذهب إلى مياه البحر المتوسط وبذلك يبلغ متوسط الباقي للاستغلال حوالى ٥٢ مليار متر مكعب ماء سنويا يخص منها جمهورية مصر العربية حوالى ٤٨ مليار / متر مكعب/سنويا وجمهورية السودان تحصل على ٤ مليار متر مكعب سنويا طبقا لاتفاقية السد العالى فى عام ١٩٥٩ وتقدر كمية مياه الصرف التى تستغل حاليا فى الري حوالى ٤٣ مليار متر مكعب / سنويا • وتبلغ كمية المياه الجوفية حوالى ٢٩ مليار متر مكعب/سنويا ، ١٢ مليار متر مكعب سنويا من مياه الأمطار ، وذلك بالإضافة إلى حصة مصر من مياه السد العالى والتى تبلغ حوالى ٧ مليار متر مكعب/سنويا يضاف إليها ٢٣ مليار متر مكعب سنويا عبارة عن مياه صرف معادة ، أى أن اجمالى الموارد المائية الحالية تبلغ حوالى ٦٦٢ مليار متر مكعب سنويا أما عن الموارد المائية المستقبلية فمن المتوقع أن تبلغ حوالى ١٧٢ مليار متر مكعب سنويا فى عام ٢٠٠٠ وذلك عن طريق مشروعات أعالي النيل التى سوف تضيف حوالى ٩ مليار متر مكعب سنويا حوالى ٥٨ مليار متر مكعب سنويا عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الري ، وحوالى ١٩ مليار متر مكعب/سنويا عن طريق التوسع فى استخدام المياه الجوفية وقد روى فى تقدير الموارد المستقبلية امكانيات وظروف جمهورية مصر العربية الاقتصادية والاجتماعية •

أما عن الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية فى جمهورية مصر العربية فتعتبر الزراعة أكبر الأنشطة استهلاكاً للمياه وتمثل حوالى ٩٠% من حصتنا من مياه النيل وتبلغ قيمة احتياج قطاع الزراعة حوالى ٤٩٢ مليار متر مكعب سنويا كما تقدر احتياجات مياه الشرب بحوالى ٣٣ مليار

متر مكعب سنويا ، أما عن الاحتياجات الغير استهلاكية للمياه من ملاحه وكهرباء وموازنات فتبلغ حوالى ٤ مليار متر مكعب/سنويا ، وبذلك تبلغ اجمالى الاحتياجات المائية الحالية حوالى ٥٩٢ مليار متر مكعب/سنويا يضاف اليهم حوالى ٣١ مليار متر مكعب سنويا فى عام ٢٠٠٠ لسد الاحتياجات المترتبة لقطاع الزراعة الذى سيزيد احتياجاته المائية بحوالى ٢٦٧ مليار متر مكعب سنويا وكذلك سوف يربد الاحتياج من مياه الشرب بحوالى ٣ مليار متر مكعب/سنويا . ومياه المصانع حوالى ١٨ مليار متر مكعب/سنويا فى حين تظل احتياجات الملاحه والكهرباء والموازنات على ما هى عليه الآن .

بدراسة تطور الاستهلاك المائى لمحافظة جمهورية مصر العربية اتضح أن محافظات الوجه البحرى تستهلك حوالى ١٩ ار ١٥% فى زراعة محاصيل العروة الشتوية بينما تستهلك محافظات مصر الوسطى حوالى ٩ ار ٥% ومحافظات مصر العليا حوالى ٣ ار ٥% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٠/٧٠ . بينما تمثل قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة الوجه البحرى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٨٠ ار ٣٨% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة مصر الوسطى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٣٣ ار ٩% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة مصر العليا المختلفة فى زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ١٨ ار ١% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة . تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة الوجه البحرى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ١ ار ٣% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، بينما تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة مصر الوسطى المختلفة فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ١ ار ٣% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، تبلغ قيمة الاستهلاك المائى لمحافظة مصر العليا المختلفة فى زراعة محاصيل العروة النيلية حوالى ١٧ ار ١% من اجمالى كمية مياه الري المستخدمة فى زراعة محاصيل العروات الثلاثة .

بدراسة تطور فقد المائي في زراعة المحاصيل المختلفة اتضح أن فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محاصيل العروة الشتوية يبلغ حوالى ٢٦,٢% من اجمالى كمية المياه المفقودة في زراعة محاصيل العروات الثلاثة ، بينما يبلغ فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محاصيل العروة الصيفية حوالى ٦٦% من اجمالى كمية المياه المفقودة في زراعة محاصيل العروات الثلاثة . وتوضح الدراسة أن فاقد التوصيل من المياه (من الترع الى الحقل) أثناء زراعة محصول العروة النيلية حوالى ٢٨,٧% من كمية المياه المفقودة في زراعة محاصيل العروات الثلاثة .

ويتضح من العرض السابق أن توطيد الأنشطة الصناعية يقتضى التنسيق على المستوى القومى بين قطاعات الزراعة والرى والصناعة بشأن التوصل الى التوزيع الأمثل للميزانية المائية المتاحة والممكنه بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى والعمل من جانب هذه القطاعات على تلافى الفاقد فى المياه على المستوى الأقليمى والقومى فى الأغراض المختلفة . وبالتالي فان عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوطن الأنشطة الصناعية فى الأقاليم المختلفة لا يجب أن تتم فى غيبة توفر البيانات الكافية عن الميزان المائى الحالى والمحتمل وهو ما اضطلعت به الدراسة فعلا فى هذا الفصل .

الفصل الثالث

الموارد الأرضية والزراعية

تنطلق هذه الدراسة مستندة الى حقيقة أن توطین الأنشطة الصناعية في الأقاليم الجغرافية المختلفة لابد أن يأخذ في الحسبان كميات وأنواع المستلزمات الزراعية المختلفة بهذه الأقاليم . وكلما توافرت المسخلات الزراعية اللازمة لنوع معين من الأنشطة الصناعية في إقليم معين كلما كان ذلك مدعاة لتجهيز توطین هذا النشاط في هذا الإقليم .

ولم تقتصر الدراسة في هذا الفصل على بيان التوزيع الحيزي للأراضى الزراعية والأراضى المستصلحة ولكنها أيضا تناولت توزيع الانتاج من السلع الزراعية المختلفة في كافة محافظات الجمهورية . ومناطق تركر الأنواع المختلفة من المنتجات الزراعية منذ عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٣ . ومن أهم النقاط التى أبرزها هذا الفصل ما يلى :

(أ) تركر الزراعات : تبين الدراسة أن المحاصيل الشتوية الرئيسية كالقمح والشعير والبقول والبصل تتركز في بعض محافظات الوجه البحرى (البحيرة - الشرقية - الدقهلية) وكذلك محافظات مصر الوسطى (المنيا - الفيوم - بنى سويف) وبعض محافظات مصر العليا (أسيوط وسوهاج) . أما المحاصيل الصيفية وأهمها : الأرز - القطن - قصب السكر - الأذرة الشامية - الرفيعة - السمسم - البقول السودانى فهى تتركز في الوجه البحرى في محافظات الدقهلية ، البحيرة والشرقية ، كفر الشيخ الغربية ، المنوفية والمنيا والفيوم وبنى سويف ، قنا وأسيوط وسوهاج .

(ب) تركر المساحات المزروعة : وركزت الدراسة هنا على توزيع المساحة المزروعة حسب المحاصيل المختلفة في كافة محافظات الجمهورية مع بيان المساحات المستصلحة والبور والأراضى المشجرة منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٨ وقد بلغت جميعها ما يقرب من ستة ملايين من الأفدنة .

الفصل الرابع

مصادر الثروة المعدنية

استمرارا في عرض مقومات توطن الأنشطة الصناعية في جمهورية مصر العربية ينصرف هذا الفصل من الدراسة الى عرض تحليل لقاعدة الموارد المعدنية القائمة والمخزون الجيولوجي منها في الأقاليم المختلفة من الجمهورية .

وقد استهلكت الدراسة هذا العرض بنذرة تاريخية لعمليات استخراج واستغلال المنتجات المعدنية وفقا لموقع الاستغلال ثم تناولت عرضا لمصادر الثروة المعدنية في مصر واحتياطيات الخامات المختلفة وأخيرا عرضت الدراسة لأهم المشكلات التي تواجه النشاط التعدينى في مصر وسبل التخلص من هذه المشكلات أو الحد منها .

١ - دراسة تطور الانتاج :

أوضحت الدراسة في هذا الجزء الصورة التفصيلية لانتاج الخامات المنجمية خلال الفترة من ٨٢/٨١ حتى ١٩٨٥/٨٤ وبينت أنه باستثناء عدد قليل من الخامات المنجمية فان معظم هذه الخامات يرتفع انتاجها بنسب مرتفعة تتراوح بين ٨% و ٢٥٦% خلال هذه الفترة .

٢ - مدى تنوع القاعدة الموردية :

أبرزت الدراسة أن مصر تتمتع بقاعدة متنوعة من الثروات المعدنية من خلال عرضها للبيانات التفصيلية والخرائط الجيولوجية لكل من مواقع الانتاج والاحتياطى من هذه الخامات التى بلغت نحو أكثر من ٥٦ نوعا وعرضت الدراسة لأهم المسوح الجيولوجية لهذه الخامات فى المحافظات المختلفة . وأهم ما أبرزته الدراسة فى هذا الجزء ما يلى :

— ازداد مجموع المحاجر المرخص باستغلالها من ٦١١ عام ١٩٦٥ الى نحو ٩٨٤ محجرا عام ١٩٧٧ وتضم الرمال البيضاء ، الزلط ، حجر الجير ، حجر الرمـل ،

الدولوميت ، الجبس ، البازلت ، باستر ، رخام ، جرانيت ، بالإضافة الى الخامات الأخرى .

- بلغ مجموع مناجم الخامات الموقَّع بالبحث عنها واستغلالها عام ١٩٨٠ نحو ٢٩٦ منجمًا مقارنة بنحو ٩٤ منجمًا عام ١٩٧١ وتضم خامات الفوسفات ، الحديد ، المنجنيز ، الكاولين ، الفحم ، كوارتز ، بنتونيت ، تلك ، فلبسار ، طينه دياتومية ، فلويسبار ، أسبستوس ، مايكا ، ماجنيزيت الكروم ، بارييت ، جوافيت ، أكاسيد الالوان ، زبرجد ، كورندم ، شبه ، جالينا ، قصدير ، ذهب ، بيرل . هذا بالإضافة الى أنواع الكبريتات والأملاح المختلفة .

- أبرزت الدراسة أن مصر تستخدم نحو أكثر من ٣٠ نوعًا من خامات المناجم في الأنشطة الصناعية القائمة فعلا في مصر لا يعنى ذلك أن هذه القاعدة المورد فيه المتنوعة تقدم أساسا للنهضة الصناعية في مصر وواقعا قويا لتوطين الأنشطة الصناعية مستقبلا . وقد وفرت الدراسة قاعدة هامة من البيانات المتعلقة بانتاج واستخدام المنتجات المعدنية المختلفة في الأنشطة الصناعية القائمة في مصر بالإضافة الى بيانات الصادرات المختلفة من هذه المنتجات .

٣ - أبرزت الدراسة أهم المشكلات التي يعانيها النشاط التعدينى والمنجمى في مصر وأهمها :

- مشكلات مالية : تنشأ عن الحاجة الى تكثيف رأس المال في هذه الأنشطة في ظل عدم توفر النقد الأجنبى وقصور الاعتمادات اللازمة لتهيئة البنية الأساسية مثل في وسائل النقل ، مصادر المياه والطاقة والاسكان والتشييد . . . الخ) .

- مشكلات فنية : مثله في ندرة العمالة الفنيه والماهرة اللازمة للعمل في هذا النشاط وذلك في ظل ضالة التدريب وهجرة الكوادر الفنيه ، تخلف وسائل الانتاج وتدنى المستوى الفنى والتكنولوجى في طرق البحث أو الاستغلال .

— مشاكل إدارية : تتعلق بافتقار الارتباط المتبادل بين قطاع الصناعة وقطاع التعدين في استراتيجية التنمية ، عدم التنسيق بين احتياجات الإنتاج والتصدير ... الخ .

٤ — عرضت الدراسة تصورا لآطار العام لسياسات تنمية واستخدام مصادر الثروة المعدنية في مصر وأبرز الملامح لهذا الآطار المقترح تتلخص في الآتي :

- ضرورة مساهمة ما توصل اليه العلم في طرق البحث والاستغلال .
- الربط بين توطيد الأنشطة الصناعية وفقا لمكانات الإنتاج الحالية والمحتملة لإنتاج النشاط التعدين في الأقاليم المختلفة .
- تشجيع النشاط التعدين بزيادة دور مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والعمل وفقا لبرنامج فني طويل الأجل لتنمية النشاط التعدين في الأقاليم المختلفة .
- إنشاء مجلس أعلى للتعدين ومجالس إقليمية .
- وضع سياسة تسعير ملائمة لدفع النشاط التعدين وتبني سياسة ملائمة للتصدير والاستيراد للمنتجات المعدنية .

الباب الرابع

تعتبر السياسة الرئيسية أهم الركائز التي يستند إليها الهيكل الاقتصادي للدولة ولا يمكن أن تتحقق النتائج المرجوة من مشروعات التنمية الاقتصادية من مختلف القطاعات ما لم يتبعها مشروعات للهو هضرية البنية الأساسية مثل الطاقة والكهرباء ، والسكان والبناء والنقل والمواصلات والتعليم والخدمات الصحية .

وينصرف هذا الباب الى دراسة هيكل البنية الأساسية للتنمية الصناعية وتوزيعها الاقليمي لاستجلاء ملامح أوضاع هذا الهيكل على عملية التوطن الصناعي في مصر وبناءً على ذلك يتضمن هذا الباب الفصول التالية :

- ١ - مصادر الطاقة المصرية وهيكلها الارتكازية .
- ٢ - قطاع التشييد والسكان .
- ٣ - النقل والتوطن الصناعي في جمهورية مصر العربية .
- ٤ - التعليم الأساسي على مستوى المحافظات في جمهورية مصر العربية .
- ٥ - مستوى الخدمات الصحية في جمهورية مصر العربية .

وفيما يلي نتناول هذه الفصول تباعاً وعلى نحو من الإيجاز .

الفصل الأول

مصادر الطاقة المصرية وهيكلها الارتكازية

ترتبط مشكلة التركز الصناعي على مستوى الحيز الجغرافى فى مصر ارتباطا وثيقا بالتباين الاقليمى فى توزيع مصادر الطاقة المتاحة وهيكلها الاساسية . ولقد نجم عن هذا الوضع مشكلات مختلفة تتعلق بالسكان والمرافق والمواصلات وغيرها . وتنطلق هذه الدراسة استنادا الى هدف رئيسى لها لا يقتصر على التعرف على نمط التوزيع الاقليمى لمصادر الطاقة ولكن أيضا التعرف على آثار هذا النمط التوزيعى توصلا الى امكانية تلمس السبل الكفيلة بتنمية مصادر الطاقة المتاحة والمحتملة وتوزيعها اقليميا على النحو الذى يكفل لصانعى السياسات الاقتصادية أن يتخذوا قرارات التوطن الصناعى بناء على أسس علمية . ونعرض فيما يلى لأهم النقاط التى شملتها الدراسة فى هذا الجزء على نحو من الاجازة :

١ - مصادر الطاقة الأولية المتاحة فى مصر وتوزيعها الاقليمى

أبرزت الدراسة أن مصر تتمتع بوفرة فى مصادر الطاقة الأولية المتجددة . أما المصادر غير المتجددة فقد لا تشكل وفرة تتصف بالبقاء لأجل طويل . وقد تناولت الدراسة التطور التاريخى لانتاج وتمركز كل من نوعى الطاقة متجددة وغير متجددة ودعمت الدراسة بكثير من الجداول الاحصائية والخرائط الجيولوجية .

٢ - الملاح الرئيسية لتطور انتاج واستخدام البترول والغاز الطبيعى :

عرضت الدراسة فى هذا الجزء تطور انتاج الزيت والغازات الطبيعية بصورة اجمالية ثم قامت بعرض توزيع لهذا الانتاج فى كل من سيناء والصحراء الشرقية وخليج السويس والصحراء الغربية . وأوضحت الدراسة أن الغاز الطبيعى أكثر هذه المصادر نمواً عام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٨٢ حيث بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٧% ، يتلوه الزيت الخام بمعدل ٩٣% ثم المتكثفات بمعدل ٩% وأما البوتاجاز فبلغ معدل النمو

السوى نحو ٣٥% كما استعرضن الدراسة تطور انتاج معامل التكرير من المنتجات البترولية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ والتي بلغت في مجموعها نحو ١٧٢ مليون طن متري عام ١٩٨٣ مقارنة بنحو ٣٢٢ مليون عام ١٩٧٠ واختتمت الدراسة في هذا الجزء بعرض الكميات الخقولة من الزيت والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية عبر وسائل النقل المختلفة .

٣ - تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى :

أوضحت الدراسة أن اجمالى الاستهلاك من المنتجات البترولية المختلفة قد ازداد من نحو ٥٨٥٠ ألف طن عام ١٩٧٠ الى نحو ١٧٤١٨ ألف طن عام ١٩٨٣ أى بنسبة زيادة تقترب من ثلثى الاستهلاك الكلى عام ١٩٧٠ ومعدل سنوى لا يقل عن ١٥% ومن ناحية أخرى قامت الدراسة بتوزيع الاستهلاك على القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة من انتاج السولار والمازوت والغاز الطبيعى خلال الثلاث سنوات الأولى من الثمانينات ثم عرضت توزيعا آخر لاستهلاك بعض هذه المنتجات حسب الحقول المنتجة . وأهم ما يبرزه هذا الجزء هو ذلك النمو المرتفع فى معدلات استهلاك عناصر الطاقة غير المتجددة مما يسترعى نظر المخططين بشأن وضع السياسات اللازمة ليس فقط لترشيده هذا الاستهلاك ولكن لتوسيع نطاق الصوع والاكتشافات البترولية حتى يمكن الوفاء مستقبلا بالاحتياجات من هذه المنتجات والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

٤ - الملاح الرئيسية لتطور انتاج واستخدام الطاقة الكهربائية :

تناولت الدراسة موضوع الطاقة الكهربائية من جانبى العرض والطلب من ناحية العرض أبرزت الدراسة تمتع هذا المنتج بإمكانية اعتماد توليده من مجموعة مصادر مختلفة متاحة فى مصر كالوقود الطبيعى والوقود النووى ومصادر الطاقة الهيدروليكية المائية والشمسية ونظرا لأن هذا النوع من الطاقة غير قابل للتخزين فان نوامة مستمرة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار بين قدرات الانتاج والاحتياجات . ثم قامت الدراسة بعرض البيانات المتعلقة بتطور القدرة المركبة والطاقة الكهربائية المولدة والاحمال القصوى خلال

الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ وتطور شبكات النقل وسعة محطات المحولات وأطوال الخطوط الكهربائية مع الجهود المختلفة وتطور استخدام الطاقة خلال هذه الفترة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية في مصر.

٥ - عرضت الدراسة مجموعة من السياسات التي يجب تبنيها من جانب المخطط لترشيد استخدام الطاقة وتنمية مصادرها في مصر وتتعلق بأربعة مجالات مختلفة هي :

- ١- المنهجية المتكاملة في تحديد موازنات الطاقة على المستوى القومي والقطاعي والاقليمي.
 - ٢- ترشيد استخدام الطاقة.
 - ٣- الدعم وسياسات تسعير الطاقة.
 - ٤- الآثار الايجابية والسلبية للتباين الاقليمي في توزيع مصادر الطاقة وهيكلها الأساسية.
- وفيما يتعلق بالآثار الايجابية لتوزيع مصادر الطاقة وهيكلها الارتكازية فقد عرضت الدراسة لأهم الايجابيات في الآتي :

— استطاعت مصر الاستفادة من الخصائص الهيدرولوجية في انشاء محطات التوليد العملاقة في جنوب الصعيد وانشاء شبكات الجهد الفائق ١٣٢ ك . ف وكان لذلك آثاره التنموية الواضحة على جنوب الصعيد سواء في توطين بعض الأنشطة الصناعية الهامة كصناعة الأسمدة وصناعة الالومنيوم أو في قيام المجتمعات العمرانية الجديدة المرتبطة بهذه الأنشطة الصناعية .

— أدى تركيز معظم محطات توليد الكهرباء الحرارية في الدلتا الى امكانية تغطية الدلتا بالشبكة الكهربائية الموحدة جهد ٢٢٠ ك . ف وتنمية المجتمعات الريفية في هذه المنطقة .

— يساعد انتشار الشبكة الكهربائية الموحدة للجمهورية الى امتداد العمران وقيام مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى ويقدم امكانية بالغة لتوطين الأنشطة الصناعية في الأقاليم المختلفة .

— ساعد توفر مصادر الغاز الطبيعي في بعض المناطق من انشاء صناعة الأسمدة كما هو في طرخا وفي قيام مصانع الأسمنت والطوب الطفى في منطقة القاهرة والقناة .

وفيما يتعلق بأهم السبلات الناجمة عن تباين توزيع مصادر الطاقة وتركها فى المدن الكبرى :

— التركز الصناعى وهياكله الأساسية والهياكل الأساسية لقطاع الطاقة فى المدن الكبرى مما كانت له الآثار السلبية على مشاكل الاسكان والمواصلات والمرافق والهجرة المتزايدة من المناطق الريفية الى القطاع الحضرى .

— خلو الصحراء الشرقية والغربية من محطات توليد الكهرباء المركزية مما يؤخر امكانات نموها ويعوق عملية توطين الأنشطة الصناعية أو العمران الحضرى بها .

— عدم الاستفادة من المميزات المرتبطة بنقل الطاقة الكهربائية فى تعمير المناطق الصحراوية ولا زالت هناك حاجة للتنسيق بين اختيار مواقع انشاء المحطات الكهربائية الكبيرة واختيار مواقع المشروعات الصناعية الكبيرة الكثيفة فى استخدام الكهربائية .

ثانيا : قطاع التشييد والاسكان

تتبع أهمية هذا القطاع فى الاقتصاد القومى ليس فقط من كونه قطاعا دينا ميكيا لارتباطاته الأممية والخلفية ببقية القطاعات فى الاقتصاد القومى ولكن لكونه أيضا متغيرا مستقلا فى تحديد معدل النمو الاقتصادى لتأثيره المباشر على معدلات الاستثمار وتنفيذها فى كافة الأنشطة الاقتصادية التى تتداخل معه .

ويتضمن هذا القطاع كافة المقاولين الذين يقومون بتنفيذ أعمال البناء والاسكان أما انتاجه فيتمثل فى جميع الأعمال المنفذة بواسطة من الهانى السكنية والتشييدات . وطبقا لوزارة التخطيط فان انتاج هذا القطاع يتمثل فى الاستثمارات التى تم اقرارها فى شكل تشييدات وهانى فى كل قطاع ، وماتم تنفيذ من أعمال الصيانة والترميمات للرصيد القائم من الهانى والتشييد كما

يضم أيضا ما يقوم به قطاع المقاولات من نشاط في تركيب المعدات والآلات للمشروعات التي يتطلب الأمر فيها ذلك (١).

وقد عنيت الدراسة في هذا الجزء بالتعرف على أهم ملامح وديناميات ومشكلات هذا القطاع وطاقاته القومية والأقليمية باعتباره عاملا فعالا في مجموعة مقومات التوطن الصناعي .

وفيما يلي أهم النقاط البارزة التي تناولتها الدراسة :

١ - قطاع التشييد والسكان والاقتصاد القومى :

يبلغ متوسط النصيب النسبى للقطاع ككون من مكونات الاستثمار نحو ٤٥ الى ٥١ % من جملة الاستثمار على المستوى القومى وهو من القطاعات المستوعبة للعمالة في مصر *Labour Intensive Technology* كما يعتبر قطاعا وسطا لصناعة المهارات والمعارف الفنية رغم أنه لا يضم سوى نسبة ٥ % من اجمالي القوى العاملة كلهم تقريبا من الذكور يعمل منهم نحو ٧٠ % في المحافظات الحضرية وتضم القاهرة والاسكندرية نحو ٤٠ % من اجمالي عمالة هذا القطاع . وأخيرا فان انتاج هذا القطاع يبلغ نحو ٩ % من جملة الانتاج القومى عام ١٩٧٩ .

ويوضح الجدول التالى رقم () تطور الانتاج والقيمة المضافة والأجور والانتاجية في قطاع التشييد والبناء من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨١/٨٠ :

٢ - أعمال قطاع البناء والسكان والتشييدات الصناعية على مستوى المحافظات :

يوضح الجدول رقم () توزيعا لأعمال القطاع موزعة على القطاع المصنوع والقطاع الخاص المنظم والقطاع الاستثمارى . ويتضح من هذا التوزيع أن النسبة الكبرى من حجم الأعمال المنفذة في القطاع عام ١٩٨٣/٨٢ تنصرف الى نشاط السكان في كل

(١) قارن :

وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الصورة القطاعية .

جدول رقم ()
تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع البناء والسكان خلال
الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨١ / ٨٠

القيمة بالمليون جنيه والعمالة بالآلاف

البيان	السنوات
	١٩٦٠/٥٩ ٦٥/٦٤ ٧١/٧٠ ١٩٧٥ ٨١/٨٠ مبدئى
عدد المشتغلين بالآلاف	١٨٥ ٣٤٥ ٣٥٤ ٤٤٧ ٦٨٠
اجمالى الانتاج	١٠٢ ١٨٦ ٢٥٥ ٥٩٠ ١٧٩٠
اجمالى القيمة المضافة	٤٧ ٩٢ ١٢١ ٢١٤ ٧٦١
الرقم القياسى لاسعار مواد البناء	١٠٠ ١١٥ ١٣٣ ٢٠٩ -
اجمالى الانتاج بالاسعار الثابتة	١٠٢ ١٦١ ١٩٠ ٢٨١ -
متوسط انتاجية المشتغل	٢٥٤ ٢٦٨ ٣٤٢ ٤٨٠ ٢٦٣٢
اجمالى الاجور	٢٩ ٥٣ ٦٥ ١٣٥ ٣٧٤
متوسط أجر المشتغل (جنيه)	١٦١ ١٥٥ ١٨٤ ٣٧٦ ٥٥٠

المصدر: المؤتمر الثامن للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، نقلا عن :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة سوق العمل فى قطاع البناء
والتشيد ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ٤٥ .

جدول رقم ()
نسبة العمل موزعا على نوعيات المشروعات لكل قطاع عن عام
٨٣ / ٨٢ من واقع استثمارات الاستبيان للعينات (نسب مئوية)

بيان المشروعات	قطاع عام	قطاع خاص (منظم)	قطاع استثماري	الجملة
مشروعات الاسكان	١٧%	٤٤%	٢٢%	٢١%
مشروعات صناعية	١٧%	٧%	٩%	١٦%
مبانى عامة	١٢%	٢١%	٥%	١٢%
أعمال ومرافق	١٣%	١٠%	٩%	١٣%
طرق وكبارى	١٩%	٩%	٢%	١٨%
استصلاح أراضى	٧%	١%	٢%	٦%
مشروعات أخرى	١٥%	٨%	١%	١٤%
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة سوق العمل فى قطاع الهندسة والتشييد ، مصدر سابق ، ص ٩٠.

من القطاعين الخاص والاستثماري (٤٤ ٪ ، ٢٢ ٪ على الترتيب) وتصل هذه النسبة نحو ١٧ ٪ في القطاع العام . وتحظى المشروعات الصناعية بنحو ١٦ ٪ من جملة أعمال القطاع وتصل نسبة مشروعات الاسكان والمباني العامة والمرافق نحو ٤٦ ٪ من اجمالي أعمال القطاع عن نفس العام ١٩٨٣ .

هذا وتتضمن الدراسة توزيعا للهيكل المكاني لأعمال التشييد الصناعي في المحافظات منذ عام ١٩٧٥ ومن عام ١٩٨٤ / ٨٣ ويتضح من هذا التوزيع استئثار المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحري بالنسبة الكبرى من أعمال القطاع في هذا المجال . كما أوضحت الدراسة توزيعا مماثلا موزعا بين القطاعين العام والخاص لجميع المحافظات منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات . وتؤكد الدراسة أن اختلال توزيع هذه الأعمال إنما يرجع الى تركيز الصناعة وتركز السكان في المحافظات الحضرية كما سبقت الإشارة في الأجزاء السابقة من الدراسة .

٣ - الاسكان وتوزيعه ومشكلاته :

استجمعت الدراسة في هذا الجزء قدرا كبيرا من البيانات التي مكنت من تقدير عدد من المؤشرات والاستنتاجات الهامة نوجزها على النحو التالي :

١- رتبت الدراسة مجموعة المحافظات التي تتميز بارتفاع الكثافة العمرانية للكلم ٢ ومناه على ذلك طالبت بضرورة مراعاة تفادي توطين المشروعات الصناعية الجديدة في هذه المحافظات وأهمها ، القاهرة والجيزة والاسكندرية ضمن تسع محافظات .

٢- قدرت الدراسة الاحتياجات من الوحدات السكنية اللازمة للمشتغلين في الصناعة بحوالي ٢٠٠ ألف وحدة سكنية تبلغ نحو نصف احتياجات الاسكان الكلية خلال الفترة ١٩٨٤ / ٨١ .

٣- قدرت الدراسة احتياجات الاسكان بالمحافظات المختلفة خلال الفترة من ١٩٨١ - ٢٠٠٠ باستخدام نسبة التخضر وطالبت بضرورة إعادة التوزيع النسبي للطلب على الاسكان خلال هذه الفترة .

٤- تراوحت النسبة من جملة الجانى التى تتصل بشبكة عامة لمياه الشرب نسبة تراوحت بين ٥٨% - ٨٥% فى محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس ومياط والدقهلية والغربية وتراوحت النسبة المئوية من الجانى التى تتصل بشبكة الكهرباء بـ بين ٦٤% - ٩٦% فى محافظات القاهرة والاسكندرية ومورسميد والسويس ومياط والشرقية وكفر الشيخ والغربية والاسماعيلية والجيزة والوادى الجديد وسينا وذلك عام ١٩٧٦ . وهذه النسب هى أكبر من المتوسط لاجالى الجمهورية وكذلك الحال فيما يتعلق بتوزيع شبكة المجارى ولنفس هذه المحافظات وان كان مدى النسبة قد تراوح بين ٣١% - ٦٣% من اجمالى المساكن .

٥- أكدت الدراسة أن جميع المحافظات فى حاجة الى توسعات اضافية فى الطاقة الانتاجية من مياه الشرب كما حددت نوع الصناعات التى تحتاج الى كميات كبيرة واطافية من المياه وهى صناعات الحديد والصلب ، الصناعات المعدنية ، الدباغة والجلود ، الكيماويات ، الصباغة والتجهيز .

٤- مشكلات قطاع البناء والتشييد :

يمكن حصر أهم مشكلات قطاع البناء والتشييد بناء على ما جاء بأجزاء هذا الفصل ودراسة سوق العمل التى قام بها جهاز الاحصاء فى الآتى :

- ١- عدم كفاية الحجم المتاح من القوى العاملة والفنية المتخصصة والدراسية وقد حددت الخطه الخمسية المعجز فى الاحتياجات خلال سنوات الخطة ٨٣ / ٨٥ - ٨٦ / ٨٧ بنحو ٣٤٠ ألف عامل وتزداد هذه المشكلة نتيجة لهجرة الكفاءات والمهارة من هذا القطاع الى القطاعات الأخرى فى الداخل أو الى البلاد البترولية .
- ٢- عدم كفاية العرض المتاح من مواد البناء مع محدودية القدرة على الاستيراد .
- ٣- يقتصر قطاع البناء والاسكان الى التوازن بين معدلات الأجور ومعدلات الانتاجية .
- ٤- مازالت مراكز التدريب فى جهاز البناء والاسكان قاصرة عن التوفاء باحتياجات القطاع رغم زيادة عدد هذه المراكز بط فيها المدارس الثانوية الصناعية من ٢٤ مركزا عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٥ مركزا عام ١٩٨٣ وزيادة عدد المتدربين من ٤٧٥٧ الى ١٢٩٣٢ فى هذين العامين .

الفصل الثالث

النقل والتوطن الصناعى فى جمهورية مصر العربية :

يأتى قطاع النقل والمواصلات فى مقدمة الانشطة الاقتصادية التى تدعم كفاءة الهياكل الاساسية فى زيادة درجة التشابك الاقتصادى فى المجتمع ، وعلى النحو الذى يدفع بمعدلات التنمية قدما . وتوضح علاقة هذا القطاع بتوطن المشروعات الصناعية من خلال تأثير نفقات النقل والتخزين على التكلفة الكلية للانتاج التى تبلغ فى كثير من الاحوال نحو ٤٢% من جملة التكلفة . كما يؤدى توطن المشروعات بعيدا عن الاسواق او مناطق الاستخدام ليس فقط الى نشوء الفاقد الاقتصادى من السلع نتيجة لفقدان جزءا من وزن المنتج او تعريضه للتلف ولكن أيضا الى ارتفاع تكلفة الطاقة أو تعذر الحصول على الانواع الارخص نسبيا منها . وقد أوضحت الدراسة فى هذا الفصل تلك الجوانب المختلفة لضرورة توطن المشروعات الصناعية عند مصادر المواد الأولية والطاقة أو عند مراكز الاستخدام .

ويعرف نشاط النقل حسب درجة شموله لانشطة النقل والاتصال المختلفة والتى تتحدد بناء على البيانات المتاحة عن هذه الانشطة المتعددة ، ورغم ذلك قدمت الدراسة تعريفا لهذا النشاط الاقتصادى بأنه ذلك النشاط الذى يتعلق بحركة الاشخاص واتصالهم وحركة البضائع والمواد من مكان لآخر وتوفير الوسائل المختلفة التى من شأنها تجميع الموارد الاقتصادية من أماكن انتاجها أو وجودها الى مناطق الاستخدام او الاسواق الامر الذى يترتب عليه خلق المنافع الزمنية والمكانية . لهذه الموارد . وفيما يلى أهم مآثاؤها الدراسة وما توصلت اليه من نتائج :

١- إمكانات وسائل النقل المختلفة وتطور اساطيل النقل :

تناول هذا الجزء توزيع الاستثمارات الى قطاع النقل وتدفقات البضائع الكلية على وسائل النقل وحتى عام ١٩٨٢ . ومعد أن عرض تطورا لاساطيل النقل وتوزيع انواع

الوسائل للمختلفة على محافظات الجمهورية عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ عرض تطورا لاطول شبكات الطرق وكثافتها بالنسبة للسكان / كم ومتوسط نصيب الفرد من الاستثمارات واختتم التحليل بمناقشة استثمارات النقل الموزعة في الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ مع تدعيم التحليل بالخرائط التوضيحية لشبكات النقل .

٢- تكاليف النقل حسب الوسيلة ونوع المنتج من السلع :

قدم هذا الجزء تحليلا لتكلفة النقل حسب نوع المنتج ووسيلة وأبرز التحليل تفرقة بين متوسط التكلفة والتكلفة الحرة والتكاليف المالية والتكاليف الاقتصادية ثم قارن ذلك كله بالايرادات المتوسطة والايرادات الحرة للأنشطة التي تم توفير البيانات التفصيلية عنها وأهمها نشاط النقل بالشكك الحديدية .

٣- نشاط النقل المتعلق بالتجارة الخارجية :

وتمثل الهدف من التحليل في هذا الجزء بيان كفاءة المدانى المختلفة سواء من ناحية الطرق والارصفة أو التخزين والشحن وبيان حركة البضائع المشحونة والفرغة بموانى الجمهورية .

٤- المشاكل والاهداف بناء على التحليل الوارد في اجزاء الدراسة المختلفة :

قدمت الدراسة تحديدا لاهم المشكلات التي يعانيها قطاع النقل والتي تحد من فعالية في خدمة اهدف التوطن الصناعى وكذلك حددت الاهداف التي لابد أن تسعى اليها السياسات الحالية والمستقبلية لخدمة هذا الغرض .

أ- المشكلات:

بالرغم مما أبرزته الدراسة تطورات ايجابية متعددة في قطاع النقل والمواصلات في مصر وخاصة في السنوات الاخيرة الا أنها قامت برصد المشكلات التالية:

- ١- عدم وجود شبكات نقل مترابطة وخاصة فيما يتعلق بنقل الخامات المعدنية من الاقاليم المختلفة الى مناطق الاستخدام وتعتبر هذه المشكلة إحدى الاعتبارات الأساسية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوطن الصناعي .
- ٢- تضارب الخطط المتعلقة بنشاط النقل : وأرجعت الدراسة الى عدم التنسيق بين الوزارات المختلفة والهيئات التي تنظم هذا القطاع وعدم الشمول المميز للقرارات المتخذة من جانبها .
- ٣- تعثر برامج الصيانة والاحلال والتجديد .
- ٤- عجز الموانئ المصرية عن الوفاء باحتياجات التجارة الخارجية وأرجعت الدراسة هذا العجز الى :
 - افتقار الموانئ الى اعمال التطهير والاصلاح والصيانة .
 - عدم كفاية طاقة أرصفة الموانئ وانخفاض معدل انتاجيتها .
 - صفر الطاقة التخزينية بالموانئ بالنسبة لحركة البضائع الداخلة والخارجة .
 - عدم انتظام ورود البضائع وهو ما يسبب مشكلة التكدس .
 - صعوبة وتعقد الاجراءات الادارية المتعلقة بشحن وتفريغ البضائع .
- ٥- غياب تحليل مناسب للتكلفة والعائد لمعظم برامج الاستثمار في أنشطة النقل المختلفة
- ٦- معاناة مرفق السكك الحديدية من اختلال واضح بين الايرادات والتكاليف ويؤثر هذا على كفاءة تشغيل هذا المرفق .
- ٧- اهمال صيانة الطرق والتراخي في الاصلاح وعدم الالتزام بالموصفات القياسية في الانشاءات الى الحد الذي لم تعد فيه كثير من الطرق بقادرة على اداء الغرض من انشائها .

ب : الاهداف والتوصيات:

تتمثل الاهداف الرئيسية في ضوء المشكلات السابقة في ضرورة العمل على توفير التاسب بين طاقات وخدمات النقل والمواصلات والتخزين واحة الحاجات المجتمع منها على النحو الذى يلبي الحاجة الى تخفيف الكثافة السكانية في المدن الكبرى وتعمير المدن الجديدة ومنطقة سيناء والمناطق السياحية ولا يخفى أن تحقق هذه الاهداف ان هو الا دعما لامكانيات توطين الانشطة الصناعية في هذه المناطق وتجنبها للتوطن الصناعى في المناطق المزدحمة أو مناطق التركز الصناعى الحالى ولذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

توصيات عامة :

تتعلق بالبدائل التكنولوجية والتنظيمية لانشطة النقل المختلفة التى تؤدى فى مجملها الى رفع كفاءة وطاقه النقل فى مجموعة والمحافظة على أو زيادة اصوله الانتاجية ومن أهمها :

- مراجعة برامج الاستثمارات بصفة دورية على النحو الذى يؤدى الى
تنسيق الانشطة المختلفة وتكاملها •
- التشغيل بالكفاءة العضوى مع تخصيص الوسيلة • لنوع المنتج •
- تنفيذ سياسة سعرية ملائمة للانشطة المختلفة •
- تصحيح هيكل التقلبات المختلفة على المستوى القومى •
- توصيات خاصة بالسكك الحديدية :

وتتعلق هذه التوصيات برفع مستوى الكفاءة الحالية لهذا النشاط والتخلص من الاختلالات التى يعانى منها وأهمها :

- اعطاء هذا النشاط أولوية في خطط النقل •
 - تعديل التعريف على النحو الذى يقضى على السعجز بين الإيرادات والتكاليف •
 - اجراء التوزيع الامثل للتدفقات بين وسائل النقل لتقليل العجز المالى وتحقيق إيرادات كاملة لدفع هذا القطاع نحو زيادة طاقاته •
 - تعديل نظام النقل الحالى للبضائع •
- توصيات خاصة بالنقل النهري والنقل على الطرق :

-
- تعديل أسلوب تشغيل الكبارى والاهوسة •
 - تجهيز المراسى بمعدات الشحن والتفريغ •
 - صيانة الطرق المتهاكلة وصيانة الطرق الفرعية •
 - التركيز على الطرق الو التى تربط المناطق النائية بالوادي وزيادة الاستثمار في هذه الشبكات •
 - وضع برنامج على المستوى القومى يستهدف معدلات للنمو في طاقات هذين النشاطين بما يلبى اهداف تحسين التوزيع الحالى للسكان وتوطيئ الأنشطة الصناعية في الاقاليم المختلفة • ويتم ذلك عن طريق :
 - أ - تحسين الاختلال في توزيع الاستثمار بين الأنشطة المختلفة لقطاع النقل والاختلال بين الاستثمار في الهياكل الثابتة والاستثمارات الاخرى فى كل نشاط •
 - ب - تحسين الاختلال بين المساهمات النسبية في الانتاج الاجمالى للأنشطة المختلفة للنقل والتركيز على الأنشطة التى تدفع عملية توطيئ الأنشطة الصناعية بصفة رئيسية •
 - ج - تصحيح هيكل الاستثمارات في أنشطة النقل المختلفة وخاصة الاستثمارات الثابتة وعلى النمو الموضح في الجدول التالى :

جدول رقم ()

١ - قيمة وهيكل الاستثمارات في أنشطة النقل والمواصلات خلال الفترة

١٩٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢

النشاط	بيان	جملة الاستثمارات بالالف جنيه	النصيب النسبي للنشاط (%)
السكة الحديد		٨٢١٢٨٥	٢٢,٤
النقل على الطرق		٦٨٩٦٨٠	١٨,٨
النقل النهري		٦٤٣١٩	١,٨
النقل بالانابيب		٦١٤٤٥	١,٧
النقل البحري		١٩٦٧٠٤	٥,٤
النقل الجوي		٢٥٣٥٢٦	٦,٩
المواصلات السلكية واللاسلكية		٤٨٧٧٤٩	١٣,٣
البريد		١٠٩٣٨	-٠,٣
التخزين		٢٢٧٩٦٠	٦,٢
قناة السويس		٨٤٩٦١٨	٢٣,٢
الاجمالي		٣٦٦٣٢٢٤	١٠٠

ب- الاستثمار في الهياكل الثانية بالالف جنيه ٧٧- ١٩٨٢/٨١

النصيب النسبي للنشاط %	جملة الاستثمار بالالف جنيه	
٦,٦ %	٢٣٩٩٥٨	النقل بالبرق
٣,١ %	١١٣٢٨٣	النقل البحري
٢,٤ %	٨٠١٩	النقل الجوي
١٢,١ %	٤٤٢٢٦٠	الاجمالي

المصدر : وزارة التخطيط : تقارير المتابعة السنوية .

الفصل الرابع : التعليم الاساسى على مستوى المحافظات

يعتبر قطاع التعليم أحد القطاعات الرئيسية ذات العلاقة الوطيدة ليس فقط بعملية توطن الانشطة الصناعية فى الاقاليم المختلفة ولكن أيضا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة التخلف وذلك فقد اعتبرته الدراسة أحد قطاعات البنية الاساسية لانشطة التوطن الصناعى ومحددات لعملية التوطن فى مصر .

وغنى عن القول أن كفاءة العامل ومستوى انتاجيته يتوقفان الى حد كبير على مستوى تعليمه ومهارته المعارف العلمية والفنية التى اكتسبها وهذا ما يعطى لقطاع التعليم أهمية قصوى فى زيادة مستوى الانتاجية والكفاءة فى الانشطة الاقتصادية المختلفة بصفة عامة وفى الانشطة الصناعية بصفة خاصة .

وفى مصر يضم النشاط الصناعى نسبة مرتفعة نسبيا من الاميين بلغت فى تعداد ١٩٧٦ نحو ٤١ % من جملة الافراد ذوى النشاط وتراوح بين ١٢ % ٥ ٤٠ % فى كثير من فروع الصناعات التحويلية والاستخراجية ^(١) ورغم اعتماد الانشطة الصناعية على خريجي ليس فقط المراحل العامة ولكن أيضا خريجي المراحل الفنية وعلى الاخص الثانوى الصناعى ه مراكز التدريب والتأهيل ومراكز اعداد الفنيين الا أن هذه الدراسة تنصب على مرحلة التعليم الاساسى والتى تعتبر أهم مرحلة بالنظر الى نسبة الامية السابق الاشارة اليها وسوف تركز على محالة التصرف على احتياجات كل محافظة من مدخلات التعليم المختلفة وربطها بسياسات التوطن الصناعى .

ومنا* على ذلك فقد تناولت النقاط التالية :

١ - علاقة التعليم بالتوطن الصناعى والتقدم التكنولوجى

وتناولت الدراسة فى هذا الجزء أهم المشكلات والاجتماعات فى عرض

العمل التي تعاني منها الاقاليم نتيجة لهجرة الكفاءات والفتور الحالي في توفير العمالة الخاصة ببعض المهن والحرف اللازمة لعملية التنمية الصناعية .

٢ - نظرة عامة على التعليم الاساسي وهيكلته في مصر :

تعرضت الدراسة لهذا الهيكل بمراحله المختلفة وأوضحت السلبيات التي أفرزتها سياسات التعليم المتبعة على هذا الهيكل وأهمها :

- عدم كفاية السنوات الست للمرحلة الابتدائية لاعداد مواطن أو مشغل يستطيع أن يسهم بفاعلية في العملية الانتاجية .
- الاهتمام بتحصيل المعارف النظرية في مرحلتى التعليم الابتدائى والاعدادى وإهمال النواحي التطبيقية .
- عدم استمرارية الربط بين التعليم والعمل وذلك في المحاولات التي قامت بها الدولة كالمدرسة الفنية والاعدادية الفنية .

وفي هذا الجزء أيضا أبرزت الدراسة أهمية البعد الاقليمي للتعليم الاساسي والحالة الراهنة للتعليم الاساسي في مصر ونيت عدد المدارس المطبق فيها هذا النوع قد ازداد من نحو ٥٠ مدرسة عام ١٩٧٨/٧٧ - الى نحو ٦٥٧ مدرسة عام ١٩٨١/٨٠ .

٣ - تطور التعليم الاساسي في مصر على مستوى المحافظات :

ولم تقتصر الدراسة على بيان تطور أعداد التلاميذ أو الفصول أو - المدارس والمعلمين بشكل اجمالي ولكن تناولت توزيعاتها جميعا على مستوى المحافظات وعرضت للارقام القياسية لتطور اعدادها منذ عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ واستجبت في نهاية هذه النقطة أهم المشكلات التي تصاحب التعليم الاساسي في مصر وهي :

— مشكلة الاستيعاب والامية • مشكلة التأخر الدراسي والرسوب واسبابها الاقتصادية والاجتماعية وتلك الاسباب المتعلقة بقطاع التعليم نفسه •

٤- الفوارق الاقليمية للمؤشرات الاساسية للتعليم :

وتعتبر الدراسة أن هذه النقطة من الاهمية بمكان أمام اتخاذ قرارات توطین الأنشطة الصناعية وحتى تؤخذ الاعتبارات المتعلقة بهذه المؤشرات عند توطین الصناعات المختلفة في المحافظات أو الاقاليم فتناولت نسبة الامية في المحافظات المختلفة وترتيب المحافظات استنادا الى هذا المؤشر كذلك تناولت توزيع هذه النسب في المحافظات بين الذكور والاناث ونسب التسرب بين الاناث والذكور واسبابها في المحافظات المختلفة والمراحل المختلفة للتعليم الاساسي • كما تناولت أيضا توزيع المعلمين في مراحل التعليم الاساسي قس المحافظات واعداد الفصول وكثافتها أيضا حتى عام ١٩٨٥/٨٤ •

٥- السياسات القومية التي اتبعت لمواجهة مشاكل التعليم :

ومن هذه السياسات ما يتعلق برفع نسب الاستيعاب والحد من مشكلة التسرب والنقص في اعداد المعلمين الخ • وبرزت الدراسة الجوانب العصرية في كل سياسة منها : لتخلص الى مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة صياغة اهداف التعليم الاساسي في ضوء متطلبات التنمية الاقليمية وسياسات التوطن الصناعي •
- تعديل السلم التعليمي على النمو الذي يربط التعليم باحتياجات التنمية في الاقاليم والمحافظة المختلفة •
- ربط فلسفة التعليم بأسلوب التنمية مع ما تقتضيه ذلك من مراجعة النظم التعليمية المختلفة •

٦- تنمية المشاركة الشعبية والجهود الذاتية لانشاء مزيد من المدارس والفصول الجديدة على النحو الذي يوازي مشكلة الامية والتسرب وزيادة فعالية التعليم الاساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتمكين من توطین الأنشطة الصناعية بصفة خاصة •

مؤشر عدد السكان لكل مريض ، مؤشر عدد الجنائز والمعاهد الصحية ، عدد الأسرة / ألف من السكان ، عدد المستشفيات العامة — وحدات الخدمات الطبية طامسة وخاصة والوحدات الريفية والمكاتب والمجموعات الصحية وتبدا أهمية هذا الجسر من الدراسة في أنه استعرض هذه المؤشرات في محافظات الجمهورية جميعا ليتبين قدر الفوارق في هذه المؤشرات من محافظة لاخرى ومن اقليم لاخر .

٥-

المشكلات المؤثرة على المستوى الصحى فى مصر ؛
حددت الدراسة هذه المشكلات فى نقص سوء التغذية فى الاتفاق مع الخدمات الصحية ، القصور فى مشروطات مياه الشرب والصرف الصحى سوءا على المستوى القومى والاقليمى وطرز تحليلها ما للهيئات المتعلقة بهذه المشكلات .

٦-

نتائج وتوصيات الدراسة ؛
بناء على التحليل الوارد فى هذا الفصل فقد أثبتت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات ؛

— أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ؛

- تدنى نصيب المواطن المصرى من المؤشرات الصحية المختلفة وتبين النصيب النسبى فى المحافظات المختلفة من هذه المؤشرات عام ١٩٨٥ —
- تواضع نصيب المواطن المصرى نصيبا فتن المناطق الحامة للصحة وتباين هذه الانصبة فى المحافظات المختلفة .

— تباين الانصبة النسبية فى المحافظات المختلفة من الخدمات الصحية ومراكزها وسوء توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات .

ب — أهم التوصيات فى الدراسة ؛

- زيادة الاعتمادات المخصصة للخدمات الصحية بهدف تقليل الفوارق الاقليمية .

الفصل الخامس

مستوى الخدمات الصحية بمحافظات جمهورية مصر العربية :

استكمالا لعرض مكونات التنمية الاقليمية والتوطن الصناعى فى مصر تناولت الدراسة فى هذا الجزء موقف الخدمات الصحية فى محافظات الجمهورية تلك الخدمات التى تتوقف عليها الى حد كبير امكانية زيادة انتاجية الفرد والمجتمع على النحو الذى يعودى الى زيادة معدلات التنمية بصفة عامة . وأهم ما تناولته الدراسة فى هذا الجزء ما يلى :

١- عرض للمفاهيم المتصلة بالصحة :

ومن هذه المفاهيم : الرعاية الصحية — الخدمات الصحية — المقاييس العامة للصحة ومؤشرات الخدمة الصحية .

٢- الصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور النظام الصحى فى مصر :

وفى هذه النقطة أبرزت الدراسة العوامل التى تتوقف عليها صحة المواطن — أو المشتغل والتى لاتتعلق فقط بالنواحى الطبية والدواء وغيره ولكن أيضا :

— وسائل الصرف الصحى وتوفر المياه النقية — الغذاء الكافى — المسكن الجيد — النظافة الصحية وأعقب هذا الجزء عرض التطور نظام الخدمات الصحية فى مصر بين القطاع العام والخاص .

٣- المستشفيات الصحية ومراجع الرعاية الصحية فى الريف :

لبيان المستوى المحلى للخدمات الصحية تعرضت الدراسة لتقسيم هيكل هذه الخدمات تبين الوحدات الصحية الريفية ، المراكز الصحية الريفية والوحدات المجمعة المستشفيات القروية وأوضحت أهم البرامج المتعلقة بتقدير هذه الخدمات على المستوى المحلى .

٤- الأوضاع الراهنة لمؤشرات الخدمة الصحية :

ومن أهم هذه المؤشرات : نسبة عدد السكان لكل طبيب — نسب عدد السكان / طبيب صيدلى ، طبيب أسنان ، ومؤشر صيدلى / ١٠٠٠ من السكان

- تنمية الجهود الذاتية فى مجالات الخدمات الصحية وزيادة أعداد الوحدات الريفية •
- التوسع فى خدمات التأمين الصحى والخدمات الصحية المدرسية •
- التركيز على توفير الخدمات الصحية الوقائية •
- توزيع الانفاق الصحى القومى حسب أولويات المحافظات الأكثر تضررا والانشطة الاقتصادية والصناعية الأكثر تضررا كذلك •

الباب الخامس

سياسات التوطن الصناعي اقليميا واستخدام النماذج الرياضية في تحقيقها :

مقدمة :

بعد تناول الصورة الراهنة لملاح التوطن الصناعي في مصلوبيان المقومات الرئيسية لتوطين الأنشطة الصناعية اقليميا يجنى هذا الباب من الدراسة ليتناول موضوعين فـ في غاية الأهمية يتمثل الأول في دراسة لتحليل سياسات التصنيع والبعد الاقليمي لها ويتعلق الموضوع الثاني باستشراف امكانية استخدام النماذج الرياضية في عملية توطين الأنشطة لصناعية وعلى ذلك يتناول هذا الباب الفصلين التاليين :

الأول : سياسة التوطن الصناعي اقليميا .

الثاني : بناء النماذج واستخدامها في التوطن الصناعي .

الفصل الاول : سياسات التوطن الصناعي اقليميا :

يبدأ هذا الجزء من الدراسة باستعراض التقسيم القطاعي للأنشطة الصناعية موزعة بين القطاع العام والخاص كما يتناول موقع التخطيط الاقليمي في سياسات وخطط التصنيع خلال الفترة ٦٠/٥٧ - ١٩٨٧/٨٦ والآثار المترتبة على تلك السياسات من خلال استعراض أهم القضايا التي يتم وضعها في الاعتبار عند اعداد استراتيجيات ثم عرّجت الدراسة الى مناقشة بعض المؤشرات الهامة في تحليل القاعدة الاقتصادية للاقليم التخطيطية في مصر ومن بينها معاملات التوطن والتخصص والتمركز وأهم النقاط التي تناولتها هذا الجزء يمكن حصرها على النحو التالي :

١- ملامح قطاع الصناعة والتعدين في جمهورية مصر العربية •

وأهم ما ابرزه هذا الجزء بعد استعراض الأنشطة الصناعية المختلفة لكل من القطاعين العام والخاص تتمثل في أن الكثافة الرأسمالية لمشروعات القطاع العام مازالت اكبر منها في القطاع الخاص وأن الأنشطة الصناعية الهامة تتميز ليس فقط بانخفاض الكثافة الرأسمالية ولكن أيضا تتميز بأنها وحدات صغيرة في الغالب •

٢- موقع التخطيط الاقليمي في سياسات وخطط التصنيع خلال الفترة ٦٠/٥٧ - ٨٦ ١٩٨٧ • وأكدت دراسة هذا الجزء أنه برغم ما تقرّر من وضع عديد من الخطط الاقتصادية والاجتماعية الا انه لم يؤخذ في الاعتبار البعد المكاني والتنمية الاقليمية مما أثر بذلك على تركّز الصناعة في المحافظات الحضرية على النحو الذي اصبح سمة مميزة في اوضاع وملاح الصورة الحالية للقطاع الصناعي بجناحية العام والخاص وأهم البرامج والخطط التي قامت الدراسة بتحليلها اقليميا هي :

- برنامج التصنيع الاول ١٩٥٧ - ١٩٦٠

- الخطة الخمسية ٦٠/٥٩ - ٦٤ / ١٩٦٥ •

- خطة ١٩٧٨ - ٨١ / ١٩٨٢ •

- خطة ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ •

٣ - أهم القضايا التي لم تلق الاعتبار الكافي في حفظ التنمية :

١- الاهتمام بالصناعات الصغيرة .

٢- التنسيق بين التوطن الصناعي والمكانى .

٣- البعد المكانى للاستثمارات .

وترتب على هذه المشكلات كثير من الآثار السلبية أهمها :

١- اقامة مشروعات باحجام لا تحقق الكفاءة .

٢- اقامة مشروعات لا يتوفر لها مستلزمات الانتاج وقد عزز ذلك مشكلة الطاقة

العاطلة في كثير منها .

٣- اقامة مشروعات صناعية دون تنسيق مع جهات الاشراف التي يتداخل المشروع

مع اختصاصاتها .

٤- الاعتماد على خامات محلية غير مناسبة .

٥- اقامة مشروعات بتكاليف استثمارية أكبر من المدرج لها بالخطه .

٦- سوء اختيار مواقع بعض المشروعات .

٤ - بعض مؤشرات تحليل القاعدة الاقتصادية للأقاليم :

وتمثلت هذه المؤشرات في مجموعة من المعاملات أهمها معاملات التوطن ،

معاملات التخصص ، معاملات التركزز وتتفق الدراسة في هذا الجزء مع ما توصلت

اليه الدراسة في بعض اجزائها السابقة من تحيز توطن الانشطة وتركزها وتخصصها

في صالح المدن الحضرية والمدن الكبرى على حساب المحافظات الأخرى في الصعيد

أو المحافظات الصحراوية .

٥ - توصيات الدراسة

تختلف هذه التوصيات بناء على التحليل الوارد في اجزائها المختلفة ففى

الآتى :

- وقف استثمارية التمرکز الصناعي في الاقاليم الحضرية •
 - ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وتحفيزه في الاقاليم الريفية •
 - ضرورة الخروج بالتنمية الى الصحراء والمناطق غير المأهولة •
- واختتمت الدراسة بعرض تصور لكيفية تنفيذ هذه المقترحات بالاستناد الى القاعدة
الموردية في كل اقليم من اقاليم الجمهورية •

الفصل الثاني

بناء النماذج واستخدامها في التوطن الصناعي

يستهدف هذا الجزء من الدراسة شرح القواعد العامة الخاصة بالنماذج وكيفية بنائها وتصنيفها ثم ينتقل الى مناقشة استخدام النماذج الرياضية في اختيار المواقع المناسبة لاقامة الأنشطة الصناعية المختلفة واختتمت الدراسة بعرض لمحددات استخدام أسلوب الأمثلة لتوطين الصناعة ، ويمكن عرض أهم النقاط التي تناولتها الدراسة بشكل موجز كالآتي :

- ١- تعريف النموذج وبياناته .
- ٢- التصنيفات المختلفة للنماذج وطبيعة الأدوات المستخدمة في بناء النماذج .
- ٣- النطاق الزمني للنموذج وتقسيم النماذج وفقا لمستوى التحليل وحسب أسلوب الحل .
- ٤- المتغيرات الخارجية والداخلية للنموذج .
- ٥- النماذج الخاصة بالتوطن الصناعي .
- ٦- محددات استخدام أسلوب الأمثلة لتوطين الصناعة وقد حددتها الدراسة في ثمانية محددات هي :

- ١- تحديد الشكل الخاص بدالة الهدف .
- ٢- افتراض سيادة التخطيط الأمثل على المستوى القومي .
- ٣- ضرورة دراسة الموارد الداخلية ودراسة تفصيلية وتوزيعاتها .
- ٤- ضرورة ازالة الصعوبات المادية والمالية والفنية .
- ٥- توفر الامكانيات الحسابية .
- ٦- تحديد الفترة الخاصة بخطة التوطن الصناعي .
- ٧- التحديد القاطع للمواقع .
- ٨- مراجعة التقديرات والمؤشرات المستخدمة أولا بأول .

وفي ضوء هذه المحددات طالبت الدراسة بمجموعة من التوصيات بشأن تدليل محددة المحددات السابقة بغرض تمكين قرارات التوطن الصناعي أن تتم على أسس علمية دقيقة .

